

**annd**

Arab NGO Network  
for Development

شبكة المنظمات العربية  
غير الحكومية للتنمية

# ديناميات الديون السيادية في المنطقة العربية وضع الحقوق في صلب نقاشات الديون



**حسن شري**

أستاذ جامعي

## المحتويات

4	مقدمة
6	واقع واتجاهات الديون السيادية في المنطقة العربية: نظرة عامة مقارنة
6	إجمالي الدين العام
8	الجوانب الخارجية للدين العام
11	تكوين الدين وخصائصه
11	الاحتياطيات والاقتراض الميسر
12	تركيبة الدين العام لدى الدائنين
13	تكوين الدين العام بالعملية
14	الديون وحقوق الإنسان في المنطقة العربية
14	الآثار على حقوق الإنسان
17	إعادة النظر في استدامة الدين: محدودية الإطار السائد
18	الاقتصاد السياسي للديون السيادية في المنطقة العربية
19	الديناميات المحلية للديون السيادية في بلدان عربية مختارة
22	الديناميكيات الدولية للديون السيادية: هيكل مالي دولي غير متكافئ
24	الخاتمة والطريق قدمًا
26	المراجع
30	الملحق 1: الحدود الإرشادية لمخاطر السيولة مقابل الملاءة المالية (إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستدامة ديون البلدان منخفضة الدخل)
31	الملحق 2: ملخص ونقد لمبادرات مختارة لتخفيف أعباء الديون

## الأشكال والأطر

6	الشكل 1: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
7	الشكل 2: نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى إيرادات الحكومة
8	الشكل 3: نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى الإنفاق على التعليم والصحة
9	الشكل 4: نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
10	الشكل 5: خدمة الدين العام الخارجي (%) من الصادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع)، والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ودول عربية مختارة.
11	الشكل 6: إجمالي الاحتياطيات والديون الميسرة (%) من إجمالي الدين الخارجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع) والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط
12	الشكل 7: تركيبة الدين العام لدى الدائنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الدول ذات الدخل المرتفع)، 2010 مقابل 2023
13	الشكل 8: تكوين العملة لديون الحكومة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الدخل المرتفع)، 2023
16	الإطار 1: هل يمكن للتمويل المُبتكر تحقيق نتائج ملموسة في مجالات الدين والمناخ والتنمية؟
21	الإطار 2: تكلفة التقاعس في لبنان
30	الجدول 1: عتبات الدين الخارجي لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي (PPG)

يولد كل كائن، حيث يولد، مدينًا للآلهة  
والقديسين والآباء والناس. إذا قدّم المرء  
ذبيحة، فذلك دينٌ للآلهة منذ ولادته... وإذا  
تلا نصًا مقدسًا، فذلك دينٌ للقديسين...  
وإذا تمنى ذريةً، فذلك دينٌ للآباء منذ  
ولادته... وإذا قدّم ضيافة، فذلك دينٌ  
للإنس.

— ساتاباتا براهمانا 1.7.12، 1-6  
(مقتبس في غرايير 2011، ص 43)

## مقدمة

أحياناً كثيرة، قد يكون الدين العام، إذا تعاملنا معه بحذر، أداة مفيدة لتعزيز الصالح العام وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فالحكومات تقترض الأموال لأسبابٍ مختلفة، بما في ذلك تمويل مشاريع البنية التحتية، وتحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مواجهة حالات الطوارئ (UNDP 2020).

يمكن استخدام الدين العام خلال فترات الركود الاقتصادي، كسياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية لضخ السيولة في الاقتصاد، وتحفيز الطلب الكلي، ومساعدة الاقتصاد على التخفيف من الآثار السلبية للركود. وقد تجلّى ذلك خلال الأزمة المالية 2007-2008، وكذلك خلال جائحة كوفيد-19، حيث زادت كثير من الحكومات من اقتراضها لتمويل حزم التحفيز التي ساعدت اقتصاداتها ومجتمعاتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية (IMF; Blanchard et al. 2010; 2021). كما يمكنه لعب دور محوري في تعزيز المساواة بين الأجيال. على سبيل المثال، يمكن أن تُسفر الاستثمارات الممولة بالديون في البنية التحتية والصحة والتعليم، بالإضافة إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، عن آثار خارجية إيجابية كبيرة تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء (Barro, 1979; Gramlich 1994).

ولكن، ينبغي الحذر من التنامي السريع لمستويات الدين. فقد بلغ الدين العام<sup>1</sup> العالمي، الذي يشمل الدين الحكومي العام المحلي والخارجي، 102 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، أي ما يُعادل حوالي 93% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بزيادة قدرها 5 تريليونات دولار أمريكي عن عام 2023 (UNCTAD 2025). ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، متجاوزاً ذروة الجائحة ومُزيّداً بشكل كبير من احتياجات التمويل (IMF 2025). ويُمثل الدين العام المتنامي بسرعة<sup>2</sup> عبئاً غير متناسب على العالم النامي.

اليوم، تستمر البلدان منخفضة الدخل وعديد من البلدان متوسطة الدخل بالمعاناة تحت أعباء الديون الثقيلة، مما يقوض قدرتها على تهيئة الظروف اللازمة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية. ويتفاقم هذا التحدي بسبب الزيادة الحادة في احتياجات التمويل العالمية، سواء للاستجابة لسلسلة من الأزمات المعقدة والمتراكبة أو لتعزيز التنمية المستدامة والالتزامات المناخية. ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2023 (UNCTAD 2023)، تواجه البلدان النامية فجوة استثمارية سنوية تبلغ 4 تريليونات دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وهي زيادة كبيرة عن تقديرات ما قبل الوباء البالغة 2.5 تريليون دولار. وفي عام 2023، واجهت البلدان النامية عبئاً ثانياً على التوالي من تدفق الموارد الصافية للخارج، حيث دفعت 25 مليار دولار أكثر في خدمة الديون للدائنين الخارجيين مما تلقتها في المدفوعات الجديدة (UNCTAD 2025)، وهو نقل سلبي للموارد الصافية يشكل مخاطر جسيمة على التنمية وينقل العبء في النهاية إلى الناس. تتفاقم هذه الفجوة التمويلية الآخذة في الاتساع بسبب انخفاض تمويل المشاريع الدولية، فضلاً عن التحول العالمي في الإنفاق نحو العسكرية والدفاع، مما يواصل تحويل رأس المال بعيداً عن أولويات التنمية ويفاقم فجوة التمويل (UNGA 2024).

1 الدين العام هو إجمالي الدين المستحق على الحكومة العامة و/أو المركزية، كما هو موضح في إحصاءات الدين العام لسنة 2011 الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ دليل القُعدّين.

2 إلى حد كبير، يعود الارتفاع الأخير في الدين العام إلى جائحة كوفيد-19 والحرب بين روسيا وأوكرانيا، مما أدى إلى سياسات مالية توسعية، والتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، مما زاد من تكاليف الاقتراض للدول النامية. ومع ذلك، فإن ارتفاعه على المدى الطويل يعكس عوامل هيكلية، بما في ذلك ضعف المؤسسات، وقيود الاقتصاد السياسي، والعيوب النظامية في البنية الاقتصادية العالمية.

بشكل عام، تعكس اتجاهات الدين العام في المنطقة العربية الأنماط العالمية. فقد ارتفع الدين العام بشكل حاد على مدار العقد الماضي، ليصل إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، أي حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (UNCTAD 2025). وشكلت الدول متوسطة الدخل، مثل الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، ما يقرب من نصف هذا الإجمالي، حيث بلغ مجموع ديونها 699 مليار دولار أمريكي في عام 2022.<sup>3</sup> ولا تزال الدول الأقل نموًا، بما في ذلك جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن، تواجه مخاطر كبيرة تتعلق بالديون على الرغم من استفادتها من بعض تخفيف أعباء الديون<sup>4</sup> في وقت سابق من هذا العقد (UNCTAD 2023). كما ارتفعت تكاليف خدمة الدين مقارنةً بالصادرات والإيرادات الحكومية. ففي عام 2021، أنفق ما لا يقل عن نصف الدول العربية أكثر من 9.3% من صادراتها و9.4% من إيراداتها الحكومية على خدمة الدين الخارجي (UNCTAD 2023). وتزيد هذه الضغوط من قيود السيولة وتحد من الموارد المتاحة للإنفاق التنموي.

وقد أثار ارتفاع مستويات الدين في المنطقة العربية مخاوف أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بشأن استدامة الأوضاع المالية. وتحد التزامات خدمة الدين المتزايدة من قدرة الحكومات على تمويل الخدمات العامة الأساسية وأولويات التنمية. وتهدد القيود المالية الناتجة بتعميق التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى نهج أكثر استدامة وقائم على الحقوق لإدارة الديون، مدعومًا بتعاون دولي أقوى لحماية التنمية والاستقرار الاجتماعي، ودعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تبحث هذه الورقة في المشهد المتطور للديون السيادية في المنطقة العربية، مُحللة الاتجاهات الرئيسية وتحديات الاستدامة مقارنةً بالأنماط العالمية. كما تُحلل مُحددات تراكم الديون في المنطقة، وتُقدم نقدًا قائمًا على الحقوق لأطر تسوية الديون الدولية الحالية، وتستكشف مقاربات بديلة تتجاوز الاشتراطات القائمة على التقشف. كما تؤكد الورقة على أهمية تعبئة الموارد المحلية في تحقيق نتائج مستدامة للديون، وتُبرز دور المجتمع المدني في إرساء إطار عمل عالمي أكثر إنصافًا وفعالية لحوكمة الديون.

تتكون هذه الورقة البحثية من التالي. يستكشف القسم التالي الاتجاهات الرئيسية للديون السيادية في المنطقة العربية مقارنةً بالأنماط العالمية، مُسلطًا الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه استدامة الديون. ويبحث القسم الثالث آثار تراكم الديون على حقوق الإنسان، ويُقدم نقدًا قائمًا على الحقوق والتنمية لأطر استدامة الديون الحالية. ثم يُحلل القسم الرابع العوامل الرئيسية المُسببة لارتفاع الديون، مُتناولاً عوامل الاقتصاد السياسي المحلي والمُحددات الخارجية، بما في ذلك الهيكل غير المُتكافئ للنظام المالي الدولي. ويختتم القسم الأخير باستعراض الآثار الرئيسية على السياسات.

3 لا توجد أرقام مُحدثة منذ تخلف لبنان عن سداد ديونه السيادية في عام 2020، ولكن وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2025)، فإن إضافة لبنان سترتد الإجمالي إلى حوالي 800 مليار دولار أمريكي.

4 في عام 2021، ألغى حوالي 90% من ديون السودان، أي ما يعادل حوالي 50 مليار دولار أمريكي (الإسكوا 2023)، بينما استفادت جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا واليمن من تعليق مؤقت لخدمة ديونها بموجب مبادرة تعليق خدمة الدين بين أيار/مايو 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021 (الأونكتاد 2025).

## واقع واتجاهات الديون السيادية في المنطقة العربية: نظرة عامة مقارنة

تواجه عدّة دول عربية مستويات ديون مرتفعة وغير مستدامة، تتفاقم بفعل تحديات إقليمية متعددة الجوانب. وتشمل هذه التحديات بطء التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، ومحدودية الحيز المالي، والصدمات الجيوسياسية، وزيادة الإنفاق العسكري. ووفقًا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)، فإن تأثير هذه الصدمات على تراكم الديون فوري وشديد، مع آثار سلبية محتملة طويلة الأجل نظرًا للطبيعة الهيكلية للمشكلة. وتتجلى الحالة الحرجة لاستدامة الدين في مؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالديون السيادية، سواء من حيث مستوياتها أو مساراتها بمرور الوقت.

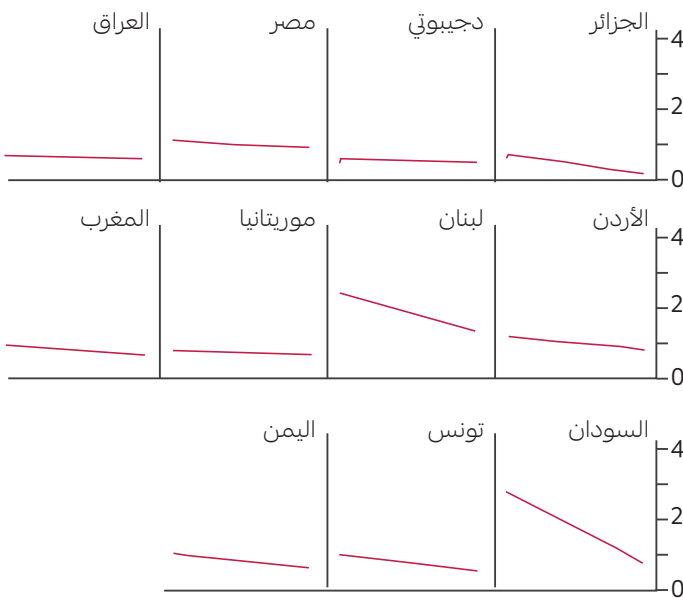
### إجمالي الدين العام

تتبعكس التوقعات العامة للدين في المنطقة في ارتفاع وتزايد نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010.

### الشكل 1: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

أ) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة والبلد، 2024

ب) تطور نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، دول عربية مختارة، 2010-2024



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الديون. المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الديون.

في عام 2024، كان متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية أعلى من مثيله في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ولكنه كان أقل من مثيله في البلدان

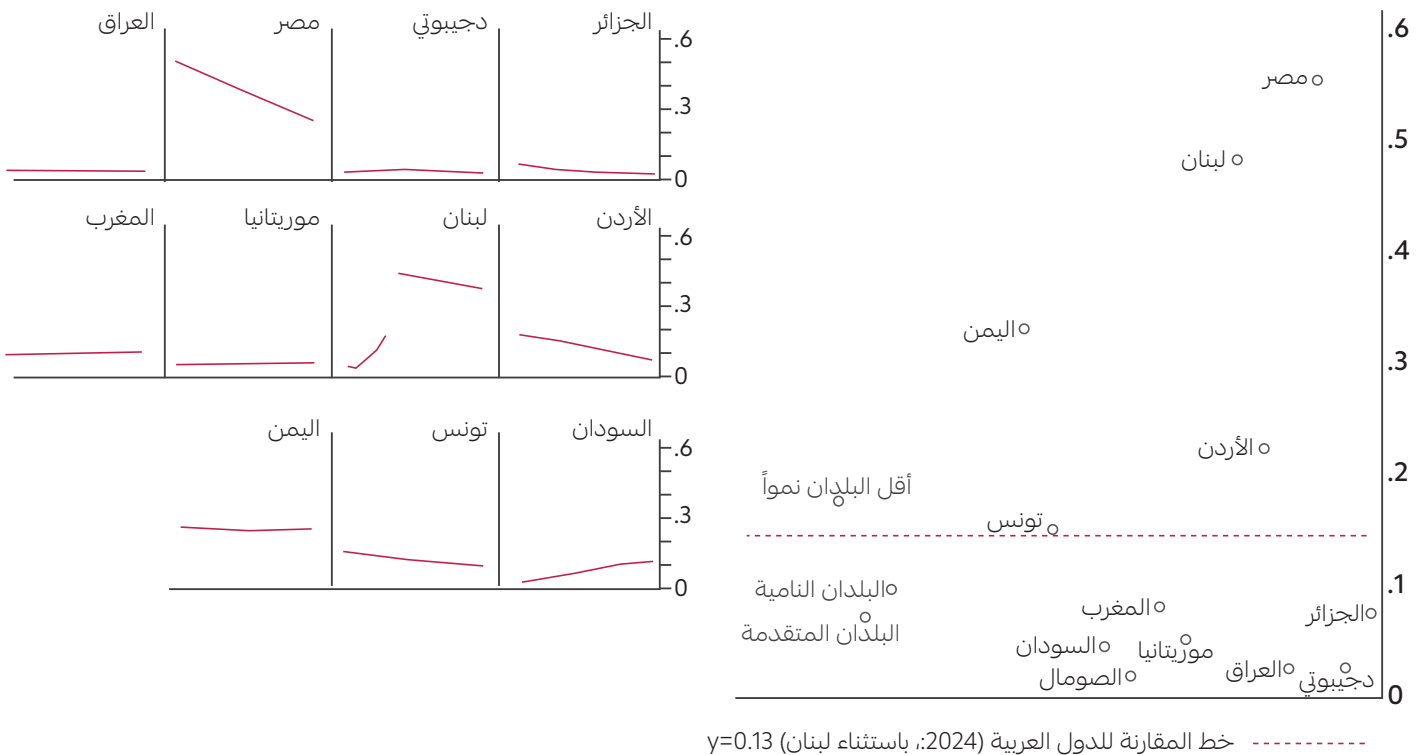
المتقدمة<sup>5</sup> كما هو موضح في الشكل 1أ. ومنذ عام 2010، زادت هذه النسبة، في المتوسط، في العديد من البلدان العربية مثل الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان وتونس واليمن (الشكل 1ب). ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى احتياجات التمويل، وركود تعبئة الإيرادات المحلية، وبيئة عالمية من أسعار الفائدة المنخفضة على مدى العقد الماضي.

وقد صاحب ارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة في التزامات خدمة الدين. ويوضح الشكل 2أ أنه في عام 2024، تجاوز متوسط نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى الإيرادات في المنطقة العربية مثلتها في كل من البلدان النامية والمتقدمة. ويوضح الشكل 2ب بشكل أكبر كيف تطورت هذه النسبة في بلدان عربية مختارة<sup>6</sup> منذ عام 2010. فقد زادت بشكل مطرد خلال هذه الفترة، وخاصة في الجزائر ومصر والأردن ولبنان.

## الشكل 2: نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى إيرادات الحكومة

أ) نسبة فوائد الدين إلى الإيرادات حسب المنطقة  
والبلد، 2024

ب) تطور نسب فوائد الدين إلى الإيرادات، دول عربية  
مختارة، 2024-2010



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الديون.

5 لا تشير نسب الدين العام المرتفعة في الدول المتقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف القدرة على تحمل الدين بالضرورة. فهي غالباً ما تعكس تطور الأسواق المالية وسهولة الحصول على الائتمان، مما يسهّل الاقتراض. كما تتمتع الدول المتقدمة بقدرة أكبر على إدارة وخدمة الدين، إذ أن جزءاً كبيراً من دينها العام محلي، مستحق لمواطنيها ومؤسساتها، ومُقوّم عادةً بالعملية المحلية.

6 تُعزى التقلبات الحادة في اليمن إلى التحولات الجذرية في الإيرادات المرتبطة بالنزاع إلى حد كبير، وتراكم المتأخرات، وتدفقات المساعدات المتقطعة، والتي تسببت مجتمعة في تقلبات مفاجئة في نسب الدين ذات الصلة خلال فترات مختلفة خلال الفترة 2010-2024. على النقيض من ذلك، ينبع الاتجاه النزولي المستمر في السودان بشكل رئيسي من تراكم المتأخرات (مع عدم سداد معظم الفوائد فعلياً)، ومؤخراً من التعليق المؤقت لخدمة الدين بعد الخطوات الأولية المتعلقة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي توقفت لاحقاً بعد صراع تشرين الأول/أكتوبر 2021، مما أدى إلى تجميد جزء كبير من تخفيف عبء الديون المتوقع.

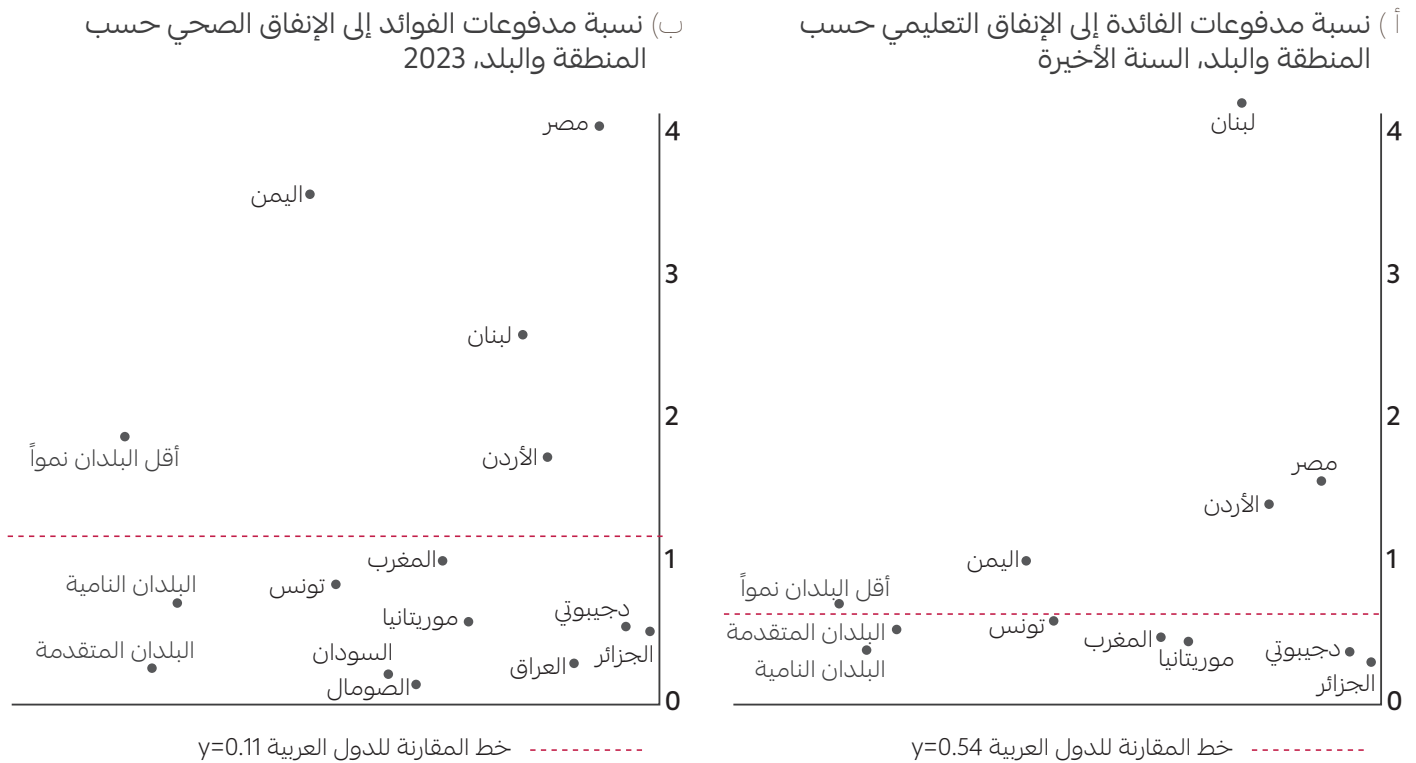


أدى ارتفاع مدفوعات الفوائد في المنطقة إلى تقليص ميزانيات قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة. وكما يوضح الشكلان 3 و3أ أدناه، بلغ متوسط مدفوعات الفوائد في الدول العربية في عام 2024 أكثر من 54% من الإنفاق على التعليم، وهو ما يفوق بكثير متوسط الإنفاق في الدول النامية. وفي لبنان ومصر والأردن، خصصت الحكومات لخدمة الديون أكثر من التعليم.

وتبدو الصورة أكثر وضوحًا في مجال الصحة: فقد تجاوز متوسط مدفوعات الفوائد 110% من الإنفاق الصحي، حيث خصصت كل من لبنان ومصر والأردن واليمن مبالغ أكبر لخدمة الديون مقارنة بالخدمات الصحية.

وهذا يثير مخاوف جدية من أن أعباء الديون المتزايدة تُحوّل الموارد العامة الشحيحة عن التنمية البشرية، مما يخطر بقدرة الدول على تلبية احتياجات شعوبها على نحو كافٍ.

### الشكل 3: نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى الإنفاق على التعليم والصحة



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الديون.

### الجوانب الخارجية للدين العام

للدن العام الخارجي آثار أوسع نطاقاً على الاستقرار الاقتصادي للدولة، بما في ذلك الالتزامات تجاه الدائنين الأجانب التي قد تؤثر على الوصول إلى الأسواق المالية العالمية (ألبينيه وكيسلر، 2022؛ ألبينيه وآخرون، 2023). إضافةً إلى ذلك، يكون تأثير الدين الخارجي أكثر وضوحًا خلال الأزمات الاقتصادية، حيث قد تواجه الدول صعوبة في الوفاء بالتزاماتها بالعملة الأجنبية، مما قد يؤدي إلى التخلف عن السداد وزيادة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.



## الشكل 4: نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

(أ) نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة والبلد، 2023

(ب) تطور نسب الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، دول عربية مختارة، 2010-2023



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الديون.

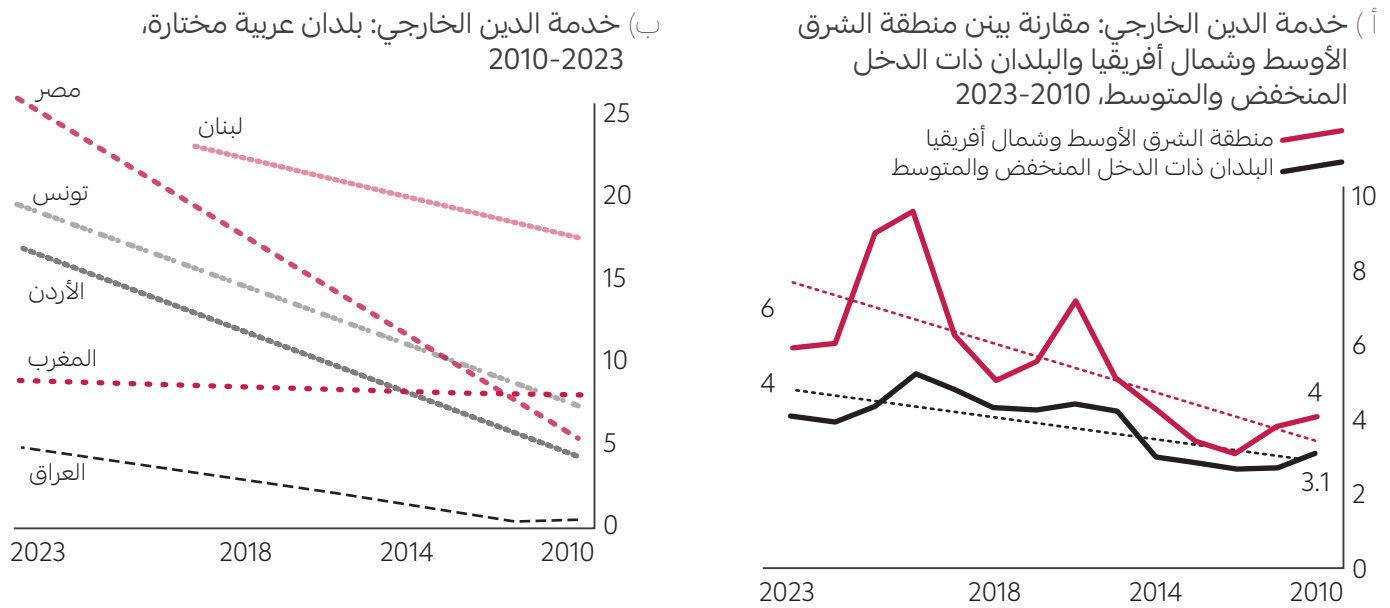
في عام 2023، تجاوز متوسط نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية نظيره في جميع فئات التنمية الثلاث (الدول النامية والأقل نمواً والبلدان المتقدمة)، كما هو موضح في الشكل 4<sup>أ</sup>. علاوة على ذلك، يوضح الشكل 4<sup>ب</sup> أن نسب الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ترتفع في المتوسط على مدى العقد الماضي في جيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان وتونس واليمن. ويسلط هذا الاتجاه التصاعدي الضوء على احتياجات السيولة الخارجية المتزايدة في المنطقة. ووفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA, 2021)، اقترضت مصر والأردن وتونس<sup>7</sup> مجتمعة أكثر من 10 مليارات دولار في عام 2020 بموجب آليات الإقراض قصيرة ومتوسطة الأجل لصندوق النقد الدولي لتلبية متطلبات السيولة الخارجية العاجلة للواردات.

ومن المؤشرات<sup>8</sup> الشائعة الأخرى خدمة الدين الخارجي نسبةً إلى الصادرات، والتي تُستخدم كمؤشر لتقييم مخاطر السيولة في أي بلد (صندوق النقد الدولي، 2018). ويُقدم تحليل مسارها رؤى قيّمة حول تحديات السيولة المتنامية التي تواجه الاقتصادات العربية.

7 قطعت تونس مؤخرًا علاقاتها مع صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى قطع كامل لعلاقة استمرت لعقود.

8 يُدرج هذا المؤشر ضمن إطار استدامة ديون البلدان منخفضة الدخل (LIC-DSF) المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي يعتمد على عدة مؤشرات نسب رئيسية ذات عتبات محددة. تعمل هذه المؤشرات كنظام تنبيه لاستدامة الدين، وتساعد في تحديد ما إذا كان الخطر ناتجاً عن مشاكل في السيولة أو الملاءة المالية. وترد هذه العتبات في الجدول 1.1 بالملحق 1.

## الشكل 5: خدمة الدين العام الخارجي (% من الصادرات) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع)، والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ودول عربية مختارة.



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الديون. ملاحظة: يوضح الشكل 4-ب اتجاهات خدمة الدين العام والمضمون حكومياً (PPG) (% من الصادرات) للفترة 2023-2010 في دول عربية مختارة، مما يشير إلى اتجاه التغيير دون أن يعكس بيانات دقيقة. بالنسبة للبنان، يعكس هذا الاتجاه بيانات حتى عام 2019؛ حيث تخلف لبنان عن سداد ديونه في عام 2020، وتوقف عن خدمة ديونه الخارجية (سندات اليورو) منذ ذلك الحين.

شهدت المنطقة على مدى العقد الماضي زيادة كبيرة في التزامات خدمة الدين. وكما هو موضح في الشكل 5أ، ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي، المقاسة كنسبة من الصادرات، من حوالي 4% في عام 2010 إلى 6% في عام 2023، وهو ما يتوافق مع معدل نمو سنوي مركب قدره 3.06%. وهذه الزيادة أكثر وضوحاً بشكل ملحوظ مما هي عليه في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث ارتفعت النسبة من 3.1% إلى 4% خلال نفس الفترة، مما يعكس معدل نمو سنوي مركب قدره 1.99%.

ويظهر نمط مماثل في ست دول عربية مختارة، بما في ذلك مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس. وكما هو موضح في الشكل 5ب، اتبع متوسط خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الصادرات مساراً تصاعدياً بين عامي 2010 و2023، مما يعكس ارتفاعاً مطرداً في التزامات خدمة الدين عبر هذه الاقتصادات.

هناك جانبان مهمان يتعلقان بزيادة الدين الخارجي وخدمته. أولاً، يدل هذا على الاعتماد على الدائنين الأجانب، سواء كانوا رسميين أو خاصين، مما قد يقوض السيادة المالية للبلاد بسبب الشروط المحتملة التي يفرضها هؤلاء المقرضون. ثانياً، غالباً ما يكون الدين الخارجي مقوماً بالعملات الأجنبية، مما يزيد من تعرض البلاد لمخاطر سعر الصرف؛ فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية، ترتفع تكلفة سداد الدين الخارجي. إضافة إلى ذلك، قد ينذر ارتفاع الدين الخارجي بأزمات ديون وشيكة لبعض هذه الدول لأسباب تتجاوز السيادة المالية ومخاطر سعر الصرف. تشمل هذه الأسباب ارتفاع عبء خدمة الدين،<sup>9</sup> وغياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتقويض الوصول إلى أسواق رأس المال.

9 تشير خدمة الدين (PPG) إلى مجموع أقساط سداد أصل الدين وفوائده بالعمل أو السلع أو الخدمات على الدين العام طويل الأجل والديون الخاصة طويلة الأجل المضمونة من الحكومة.

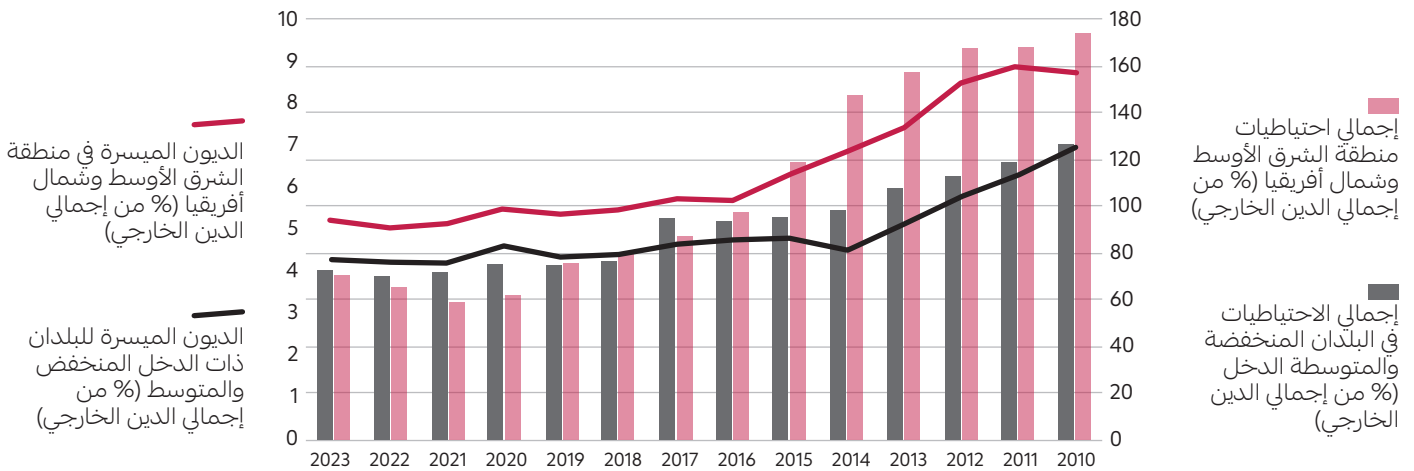
ومع نمو الدين الخارجي، تزداد تكلفة خدمته. بالنسبة للدول العربية ذات الحيز المالي المحدود، مثل لبنان ومصر والأردن، فإن عبء خدمة الدين المتزايد يشير إلى نقص السيولة، أي نقص الأصول السائلة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. وفي حالة لبنان، فإنه يشير إلى الإعسار بسبب الأزمة المالية العميقة التي تعاني منها البلاد. يمكن أن يؤدي هذا العبء إلى ازدياد الإنفاق العام الأساسي على البنية التحتية والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، مما يجعل أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر صعوبة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى استياء عام وعدم استقرار اجتماعي واقتصادي. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر المستويات المرتفعة من الدين الخارجي على التصنيف الائتماني للدولة، مما يجعلها أكثر تكلفة وصعوبة في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. سيطلب المستثمرون الذين يوافقون على إقراض هذه الدول أسعار فائدة أعلى بسبب تصورهم لارتفاع خطر التخلف عن السداد، مما يزيد من تكلفة الاقتراض ويفاقم وضع الدين.

## تكوين الدين وخصائصه

### الاحتياطات والاقتراض الميسر

يتضمن تقييم قدرة أي دولة نامية على إدارة ديونها الخارجية تحليل احتياطاتها الأجنبية<sup>10</sup> واقتراضها الميسر<sup>11</sup> كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي. وتشير النسبة الأعلى من الديون الميسرة وإجمالي الاحتياطات عمومًا إلى قدرة أقوى على خدمة الدين وتجنب أزمات السيولة.

الشكل 6: إجمالي الاحتياطات والديون الميسرة (% من إجمالي الدين الخارجي) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع) والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط



المصدر: حسابات المؤلف بناءً على بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية التابعة للبنك الدولي.

ومع انخفاض حصة القروض الميسرة في إجمالي الدين الخارجي على مدى العقد الماضي، تغير نمط الاقتراض في. وكما هو موضح في الشكل 6، فإن هذا الانخفاض واضح بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع)، حيث انخفضت النسبة من 9% في عام 2010 إلى 5% في عام 2023. وهذا الانخفاض أكثر حدة مما هو عليه في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث انخفضت النسبة من 7% إلى 4% خلال الفترة نفسها.

10 تتكون الاحتياطات الإجمالية من النقد الأجنبي والذهب وحقوق السحب الخاصة، مما يشير إلى قوة الدولة في إدارة الديون الخارجية والمرونة الاقتصادية.

11 تتضمن الديون الميسرة قروضاً بشروط مواتية، مثل أسعار الفائدة المنخفضة وفترات السداد الممتدة، والتي تقدمها في كثير من الأحيان المؤسسات الدولية أو البلدان المتقدمة.

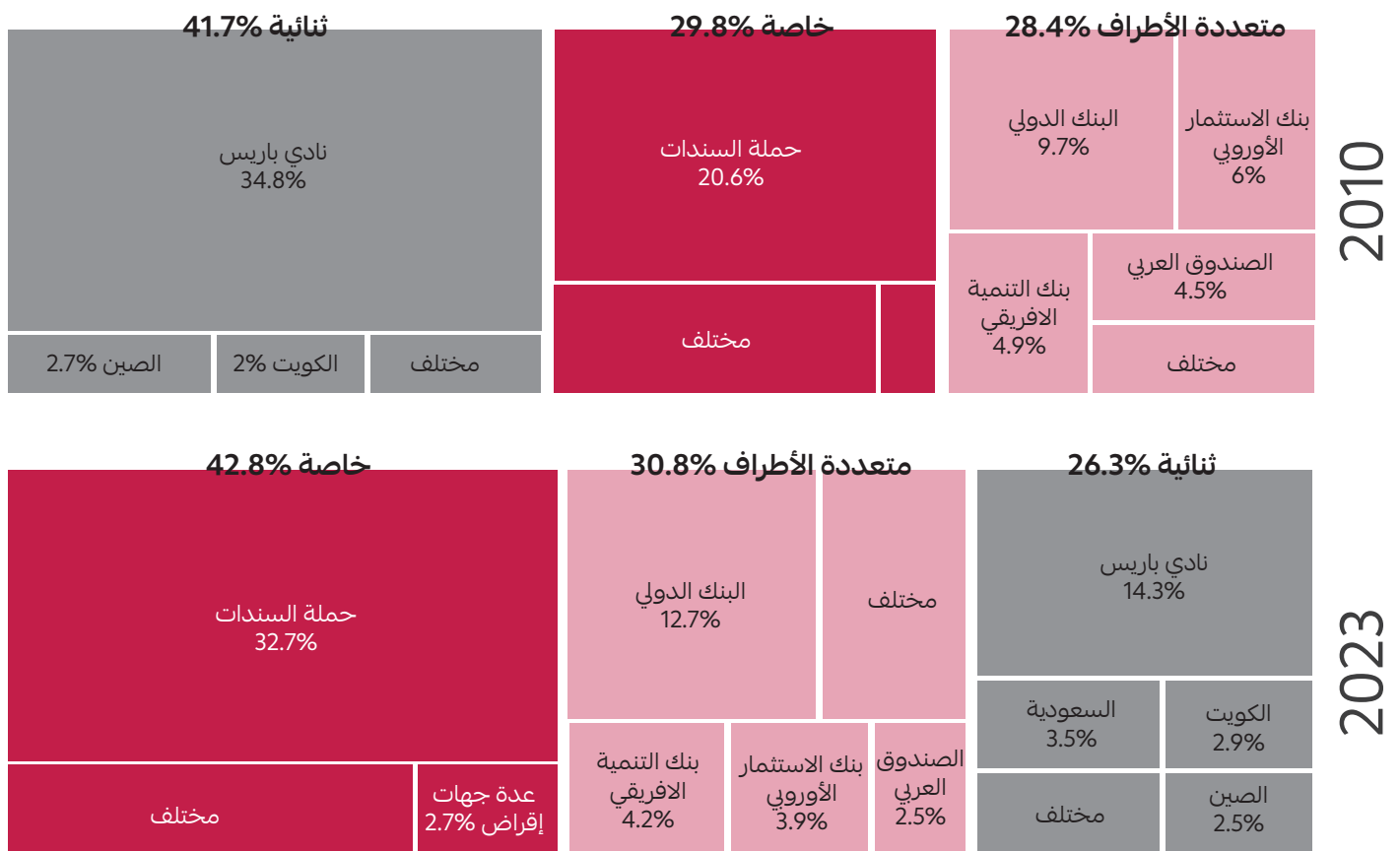
ويظهر اتجاه مماثل في إجمالي الاحتياطيات كنسبة مئوية من الدين الخارجي، حيث انخفضت من 174% إلى 71% في المنطقة، مقارنة بانخفاض من 126% إلى 72% في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

تشكل هذه التحولات تحديات خطيرة لقدرة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إدارة الديون دون تعريض قدرتها على تمويل التنمية ودعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للخطر. إن الاعتماد على الاقتراض الأكثر تكلفة بدلاً من التمويل الميسر يزيد من أعباء الديون، بينما يضعف تقلص الاحتياطيات القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية والوفاء بالتزامات الديون. كما يُنذر الضغط المالي الناتج عن ذلك بفرض تدابير تقشفية، مع تخفيضات في الخدمات الاجتماعية تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الضعيفة، وتعمق الفقر، وتُقوّض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

### تركيبة الدين العام لدى الدائنين

انسمت زيادة الدين الخارجي في الدول العربية خلال معظم العقود الماضية باتجاه ملحوظ: ارتفاع كبير في حصة الديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص، إلى جانب انخفاض حصة الديون المستحقة للدائنين الثنائيين، وخاصةً نادي باريس. ويتضح ذلك في الشكل 7 أدناه.

الشكل 7: تركيبة الدين العام لدى الدائنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الدول ذات الدخل المرتفع)، 2010 مقابل 2023



المصدر: حسابات المؤلف بناءً على بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية التابعة للبنك الدولي.

تعكس هذه الديناميكية، التي تتميز بتنامي دور الدائنين من القطاع الخاص على حساب الدين الرسمي، أجندة تمويل عالمية أوسع نطاقاً، والتي شددت، منذ أجندة عمل أديس أبابا (AAAA) عام 2015، على تعبئة موارد القطاع الخاص لسد فجوة تمويل التنمية.

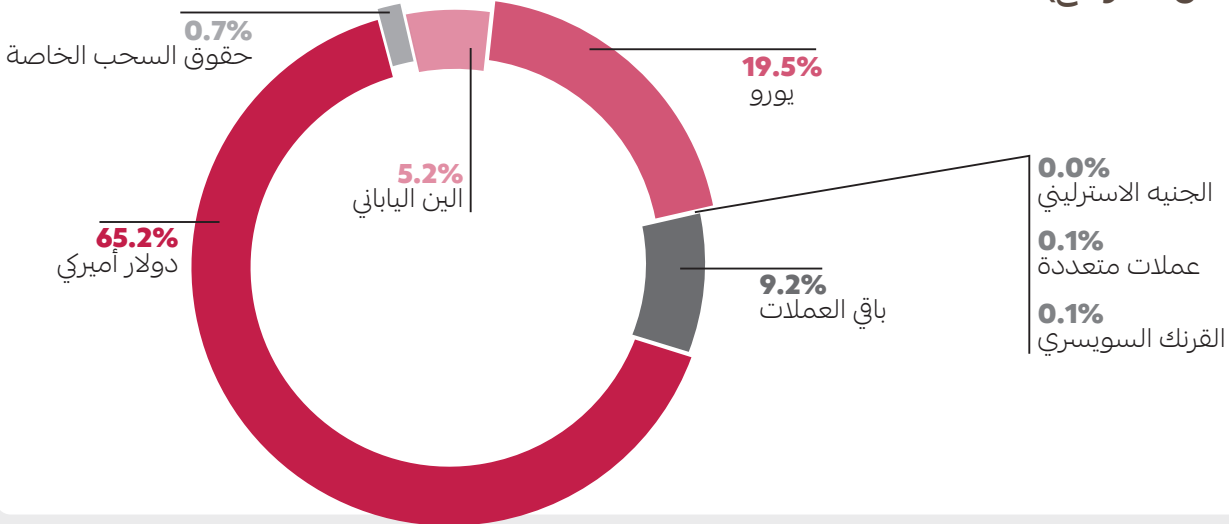
في حين تُبرز هذه الأجندة قيمة الاستفادة من التمويل الخاص، فإنها تُثير أيضًا تساؤلات حول كيفية موازنة الحاجة إلى رأس المال مع مخاطر الدين الخاص، بما في ذلك التعرض لتقلبات السوق وغياب الشروط المُيسرة أو المرنة للدول النامية (انظر الشكل 6). قد تُترك الدول المُقترضة عُرضةً لتقلبات السوق، نظرًا لحساسية الدين الخاص الشديدة لظروف السوق ومعنويات المستثمرين، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين. يُشير ستيفليتز ورشيد (2020) إلى أن الدائنين من القطاع الخاص غالبًا ما يسحبون استثماراتهم عند أول بادرة للصدمات أو الأزمات، مما يُسبب ضغطًا على العملات المحلية ويُؤدي إلى انخفاض قيمتها.

ومن دواعي القلق الأخرى أن الدين الخاص ينطوي عمومًا على آجال استحقاق أقصر، مما قد يُفاقم تحديات إعادة التمويل ويُسبب ضغوطًا على السيولة. قد تلجأ الحكومات التي تواجه ضائقة مالية إلى آجال استحقاق أقصر للإشارة إلى مصداقية الإصلاحات (Missale and Blanchard, 1994). ومع ذلك، وكما يوضح تشين وآخرون (2019)، فإن هيكل استحقاق الديون بالغ الأهمية لأن الديون قصيرة الأجل، المُعرّفة بأنها تستحق خلال عام واحد، تزيد من احتمالية مخاطر تجديد الدين<sup>12</sup> عند تدهور الأوضاع الاقتصادية أو حدوث صدمات عالمية. وأخيرًا، غالبًا ما يتردد الدائنون من القطاع الخاص في تقديم شروط مرنة أو الانخراط في إعادة هيكلة، مما قد يُقيّد قدرة الدولة على اعتماد التدابير السياسية اللازمة في فترات الضائقة (Lee 2020).

### تكوين الدين العام بالعملية

يُكمن مصدر آخر للضعف في تكوين الدين الخارجي في المنطقة، حيث ستكون نسبة 85% تقريبًا منه مقومة بالدولار الأمريكي واليورو في عام 2023، كما هو موضح في الشكل 8 أدناه.

الشكل 8: تكوين العملة لديون الحكومة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الدخل المرتفع)، 2023



المصدر: حسابات المؤلف بناءً على بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية التابعة للبنك الدولي.

12 مخاطر تجديد الدين هي مخاطر مرتبطة بإعادة تمويل الدين مع اقتراب موعد استحقاقه. في هذا السياق، يتم تحويل التزام الدين إلى دين جديد، عادةً بأسعار فائدة أعلى. وقد أظهرت دراسات عديدة وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع مستويات الديون قصيرة الأجل وزيادة وتيرة الأزمات المالية (Eichengreen & Hausmann 1999; Rodrik & Velasco 2000; Tirole 2003; Brunnermeier 2009; Jeanne 2009; Raddatz 2010; Rose & Spiegel 2011; Gourinchas & Obstfeld 2012; Lane & Milesi-Ferretti 2012).

تُشكّل هيمنة الديون الخارجية المُقوّمة بالعملات الأجنبية نقطة ضعف بنيوية للدول العربية، مما يُفوّض استدامة الدين وآفاق التنمية المستدامة. وتبرز قضيتان رئيسيتان:

**أولاً،** يُعرّض هذا الوضع هذه الدول لتقلبات أسعار الصرف. فعندما تنخفض قيمة العملات المحلية، ترتفع تكاليف خدمة الدين، مما يزيد من خطر دوامة الديون<sup>13</sup> ويُجبر الحكومات على اقتراض المزيد للوفاء بالتزاماتها. وهذا يُحوّل الموارد الشحيحة بعيداً عن الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والعمل المناخي، وهي قطاعات أساسية لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

**ثانياً،** يُقلّص ارتفاع مستويات الديون بالعملات الأجنبية الحيز السياساتي المتاح للحكومات والبنوك المركزية. فبدلاً من التركيز على البطالة والفقر واللامساواة وتحديات المناخ، قد تُضطر السلطات إلى إعطاء الأولوية لاستقرار سعر الصرف من أجل إدارة عمليات السداد. وتحدّ هذه الديناميكية من قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والبيئية، وتُلقي بعبء التكيف على المواطنين.

## الديون وحقوق الإنسان في المنطقة العربية

### الآثار على حقوق الإنسان

غالبًا ما يأتي سداد الديون في عديد من البلدان النامية على حساب حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة والتعليم والسكن اللائق والعمل (Stephen 2008; Lumina 2013). ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة (UN 2024)، يعيش حوالي 3.3 مليار شخص في بلدان يتجاوز فيها الإنفاق الحكومي على مدفوعات الفوائد الإنفاق على الصحة أو التعليم. وهذا يشير إلى أن أعباء الديون الثقيلة وخدمة الديون غالبًا ما تُحوّل الموارد بعيداً عن الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما يعيق قدرة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على تعزيز التنمية المستدامة وطموحاتها المناخية. ويتبع الوضع في المنطقة العربية نمطًا مشابهًا، حيث تُنشئ الديون السيادية ظروفًا تُقيد آفاق التنمية وتُهدد بتقويض قدرة البلدان على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحق في التنمية.

ويؤدي تزايد التزامات خدمة الديون بين الدول العربية إلى تقويض الملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية، وهو أمر جوهري للحق في التنمية. فالملكية الحقيقية تتطلب أن تكون الحكومات قادرة على تصميم وقيادة الاستراتيجيات بحريّة بناءً على احتياجات مجتمعاتها، وخاصةً الفئات الأكثر ضعفًا. إلا أن الاعتماد المزمّن على المساعدات والمديونية الثقيلة يُضعفان هذا الاستقلال. فكثيرًا ما تُجبر الدول المدينة على قبول شروط صارمة مرتبطة بالقروض الجديدة أو تخفيف أعباء الديون، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وخفض الإنفاق، وتحديد سقوف للأجور، ورسوم استخدام الخدمات الأساسية، ومجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

13 دوامة الديون هي عندما تؤدي تكاليف خدمة الديون المتزايدة إلى مزيد من الاقتراض لسداد الديون القائمة، مما يزيد من أعباء الديون باستمرار.

يؤثر تقلص الحيز المالي للاستثمار العام في الخدمات الأساسية بشكل غير متناسب على النساء، ويُعزز أوجه اللامساواة القائمة بين الجنسين، حيث غالبًا ما يصاحب تزايد التزامات خدمة الديون إجراءات تقشفية تُقلل الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، وهي أمور أساسية لرعاية المرأة (Sibeko 2022). وهذا ضار بشكل خاص في منطقة بلغت فيها مشاركة الإناث في القوى العاملة 19% فقط في عام 2021 مقارنة بمتوسط عالمي قدره 47% (Sherry et al. 2023)، وحيث تؤدي النساء أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر أكثر بخمس مرات تقريبًا من الرجال (Kaboub and Elajmi 2024). كما يزيد تقليص القطاع العام من تقييد فرص العمل، لا سيما بالنظر إلى الدور التاريخي للقطاع العام كجهة توظيف رئيسية للنساء في المنطقة، وتقع هذه الآثار بشكل أكبر على النساء الريفيات والأمهات العازبات والأسر التي تعولها نساء، مما يعمق ضعفهن الاقتصادي والاجتماعي. وفي المناطق المتضررة من الحرب، تتضاعف هذه الآثار، حيث تواجه النساء نقاط ضعف مركبة بينما يظلن مستبعدات إلى حد كبير من الاستجابات السياسية.

وهذا يثير سؤالاً مهماً: هل ينبغي فهم الديون السيادية على أنها قضية حقوق إنسان بدلاً من كونها قضية اقتصادية فحسب، بالنظر إلى تأثيرها العميق على حقوق الناس ورفاههم؟ تختلف وجهات نظر الدول المتقدمة والنامية حول هذه المسألة، حيث تعارض الدول المتقدمة (الدائنة) عمومًا نظر هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تأثير الديون الخارجية على أعمال حقوق الإنسان. وتجادل هذه الدول بأن هذه الهيئات ليست الجهات «المناسبة» لمعالجة مشكلة الديون (Lumina 2013).

يتعارض هذا الموقف مع مبدأ أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، وعالمية، ومتداخلة. ويؤكد إعلان الحق في التنمية على الأهمية المتساوية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التنمية. وتُعد التزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان ذات صلة في سياق الديون الخارجية، وقد يكون لضمان حقوق الإنسان الأساسية الأولوية على خدمة الديون، لا سيما عندما تعيق مدفوعات الديون أعمال هذه الحقوق. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك ملايين الأطفال غير الملحقين بالمدارس، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، ونقص فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

## هل يُمكن للتمويل المُبتكر تحقيق نتائج ملموسة في مجالات الدين والمناخ والتنمية؟

يُروَّج للتمويل المُبتكر بشكل متزايد كوسيلة لمواجهة التحديات المُستمرة في تعبئة الموارد لتحقيق التنمية المُستدامة، لا سيما في الحالات التي تكون فيها خيارات التمويل التقليدية غير كافية أو مُتعدِّدة أو آخذة في التناقص (UNESCWA 2021, 2022a; UNESCWA, ECA & ECLAC 2025). يتركز هذه المقاربة على استخدام أدوات الدين، مثل مُبادلات الدين بالمناخ، والتمويل المُختلط، والسندات المواضيعية أو المُرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك السندات البيئية والاجتماعية وسندات الحوكمة (ESG)، للمساعدة في سد فجوات التمويل والاستفادة من مصادر رأس مال جديدة.

ووفقًا للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2025)، تتطور أسواق التمويل المُستدام العالمية لتلبية الطلب المُتزايد على الاستثمارات المُتوافقة مع المناخ وأهداف التنمية المُستدامة، وتتوسع لتشمل أدوات مثل السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المُرتبطة



بالاستدامة (GSSS)، ومُبادلات الدين بالمناخ/أهداف التنمية المُستدامة، وآليات التمويل المُختلط. يجادل المدافعون بأنه عندما تُدعم هذه الأدوات بأطر عمل موثوقة وتتماشى مع معايير رابطة أسواق رأس المال الدولية (ICMA)، وهي المبادئ التوجيهية الطوعية الرائدة للتمويل المستدام، فإنها قادرة على حشد رأس المال الخاص مع تعزيز نزاهة السوق وقابلية المقارنة.

لكن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والديون والعدالة المناخية تُحذر من أن أدوات التمويل المبتكرة لا تُقدم سوى تخفيف محدود لأعباء الديون مقارنةً بعمليات إعادة الهيكلة الشاملة أو الإلغاء (Standing 2023؛ Debt Justice 2025). وهي تنظر إلى هذه الأدوات كجزء من عملية التمويل الأوسع للتنمية، والتي غالبًا ما تُحوّل الموارد العامة الشحيحة لتقليل مخاطر المستثمرين من القطاع الخاص (Gabor 2018). وتعيق طبيعتها المعقدة والمتفدكة، والتي تعج بالمصطلحات المتخصصة، المجتمع المدني وصانعي السياسات من فهم آلية عملها بشكل كامل، مما يحد من النقاش المستدير حول آثارها على حقوق الإنسان. وتشمل المخاوف التضليل البيئي - تقديم الأدوات على أنها أكثر استدامة من جذب المستثمرين - بالإضافة إلى الديون غير المستدامة أصلًا في بلدان الجنوب العالمي، مما يُتيح نقل الثروة إلى أصحاب الريع في بلدان الشمال العالمي.

في المنطقة العربية، كان من المقرر أصلًا أن تُصدر مصر أول سندات خضراء سيادية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، لكنها جذبت طلبات اكتتاب بلغت قيمتها الإجمالية 4.93 مليار دولار أمريكي، مما دفع الحكومة إلى زيادة قيمة السند بنسبة 50% ليصل إلى 750 مليون دولار أمريكي (Standing 2023). وقد أثار هذا تساؤلات حول ما إذا كان الاقتراض الإضافي مبررًا حقًا لاحتياجات تمويل التنمية المستدامة، وسلط الضوء على المخاطر الأوسع نطاقًا لسندات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك إمكانية الإفراط في الاقتراض مدفوعًا بالطلب القوي من المستثمرين والمصالح المكتسبة لمقدمي الخدمات المالية والوسطاء. في الأردن وتونس وموريتانيا، أعربت منظمات المجتمع المدني عن مخاوفها بشأن برامج مقايضة الديون المقترحة المتعلقة بالمناخ/أهداف التنمية المستدامة قيد التطوير حاليًا. وخلصت دراسة «عدالة الديون» (2025) إلى أن مثل هذه المقايضات تُخفّض الديون سبع مرات أقل من عمليات إعادة الهيكلة، في حين أن مقايضة الديون مقابل الطبيعة في الغابون لعام 2023 زادت الديون بأكثر من 66 مليون دولار أمريكي (Woolfenden 2025).

وعلى الرغم من أن الأدوات المبتكرة تُقدم مقاربة جديدة لربط تخفيف أعباء الديون بأهداف المناخ، إلا أن قدرتها على تحقيق خفض ملموس في أعباء الديون، ودعم حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة لا تزال موضع جدل. وتشير الأدلة إلى أن تخفيف أعباء الديون بالكامل غالبًا ما يكون أكثر فعالية، وإن كان تبريره ماليًا أصعب (Linsley-Parrish 2024). لذلك، تُشدد منظمات المجتمع المدني على ضرورة تبسيط هذه الأدوات، ومعالجة قضايا النزاهة والشفافية، وإعطاء الأولوية للتمويل القائم على المنح والمتوافق مع الحقوق، مع مطلب أساسي يتمثل في آلية عادلة لتسوية الديون بقيادة الأمم المتحدة كحل شامل لتحقيق العدالة في الديون، وحماية الحقوق، وتعزيز التنمية المستدامة.

## إعادة النظر في استدامة الدين: محدودية الإطار السائد

يُعتبر الدين مستداماً<sup>14</sup> عندما تتمكن الدولة من سداد ديونها الحالية والمستقبلية دون التخلف عن السداد أو الحاجة إلى مساعدة مالية خاصة. بمعنى آخر، أن تكون الدولة قادرة على سداد ديونها دون الحاجة إلى إصدار ديون جديدة باستمرار، على شكل مخطط بونزي (Hakura 2020). في المقابل، يصبح الدين غير مستدام عندما تعجز السياسة المالية عن الاستجابة بفعالية لارتفاع مستويات الدين، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية (Willems & Zettlemeyer 2022).

تُقيّم استدامة الدين عادةً من خلال بُعدين رئيسيين: السيولة والملاءة المالية (UNDP 2020). تقيس السيولة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول السائلة المتاحة. تُقيّم الملاءة المالية قدرة الدولة على الاستمرار في خدمة ديونها على المدين المتوسط والطويل دون مواجهة ضائقة مالية أو خطر التخلف عن السداد.

تعتمد تحليلات استدامة الدين الحالية (DSAs)<sup>15</sup> وخاصةً تلك التي يُطوّرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عادةً على هذا المنطق: تقييم ما إذا كانت التحديات المتعلقة بالديون تنشأ عن نقص السيولة أو الإعسار. تُركّز هذه التحليلات<sup>16</sup> بشكل أساسي على تقييم مدى تأثير الدولة بأزمة مدفوعات، وتُعرّف استدامة الدين بأنها حالة يُتوقع فيها من المقترض مواصلة خدمة ديونه دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في مستويات دخله وإنفاقه مستقبلاً. بناءً على هذه التقييمات، يُمكن تصميم استراتيجيات لتوجيه الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في اتخاذ قرارات اقتراف توائم احتياجاتها التمويلية مع قدراتها الحالية والمستقبلية على السداد. على سبيل المثال، إذا تبين أن دولة ما مُعسرة، تُعدّ إعادة هيكلة الدين أو تخفيف أعبائه ضرورية. إذا كانت المشكلة تتعلق بنقص السيولة، فإن الاستجابة المُوصى بها هي توفير دعم إضافي للسيولة<sup>17</sup> للمساعدة في استدامة سداد الديون.

تماشياً مع هذا الإطار، جادل تقرير التقدم لعام ٢٠٢٤ الصادر عن المائدة المستديرة العالمية للديون السيادية (GSDR) - وهي منصة يشترك في رئاستها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورئاسة مجموعة العشرين، وتهدف إلى تحسين عملية تسوية الديون العالمية للدول المتعثرة - بأنه «تم استيعاب مخاطر الملاءة المالية على نطاق واسع»، مشيراً إلى انخفاض حالات التخلف عن السداد واستمرار قدرة الدول النامية على سداد ديونها (World Bank 2024).

لكن هناك محاذير أساسية وجب مراعاتها. أولاً، لا تعكس معدلات التخلف عن السداد المنخفضة بالضرورة ظروفًا اجتماعية واقتصادية سليمة. فالكثير من البلدان المثقلة بالديون، والتي تعمل في إطار برامج إقراض من المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف، مُلزّمة بتطبيق تدابير تقشفية تتضمن تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام. وقد ساهمت عقود من التقشف المالي والسياسات النيوليبرالية الأخرى في اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي وتنامي السخط السياسي.

14 دوامة الديون هي حالة تؤدي فيها تكاليف خدمة الديون المتزايدة إلى زيادة الاقتراض لسداد الديون القائمة، مما يؤدي إلى أعباء ديون متزايدة باستمرار.

15 تستخدم المنظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أطرًا تُعرف بتحليلات استدامة الدين لتقييم استدامة دين الدولة ضمن سياقها الاقتصادي الكلي الأوسع، مع مراعاة عوامل مثل السياسات المالية والنقدية. يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020، ص. 23) مراجعة موجزة لمختلف المناهج المستخدمة لتقييم استدامة الدين.

16 تؤدي تحليلات القدرة على تحمل الديون دورًا حيويًا في مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي مع الدول الأعضاء كل على حدة. كما أنها ضرورية لإبلاغ القرارات المتعلقة بمساعدة ميزان المدفوعات بموجب المادة الخامسة من بنود الاتفاقية (Bradlow et al. 2024).

17 لكي يكون تمويل الدين مستدامًا، عليه توليد نمو اقتصادي يتجاوز سعر الفائدة على الدين، مدعومًا بسيولة ميسرة أو معقولة التكلفة، وبوصول موثوق إلى التمويل خلال فترات الركود الاقتصادي. ويكتسب هذا أهمية خاصة للمنطقة العربية، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5.5% في عام 2022 إلى 1.3% في عام 2023 (توقعات صندوق النقد الدولي الاقتصادية الإقليمية 2024).

وينعكس هذا السخط بشكل أكبر في أزمة ثقة عالمية متفاقمة في المؤسسات، حيث يُبدي أكثر من نصف سكان العالم ثقة ضئيلة أو معدومة بحكوماتهم. ووفقًا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2025)، أفاد 57% من الناس بانخفاض ثقتهم في حكوماتهم أو انعدامها. وتتفاقم هذه المخاطر في عدة دول عربية بسبب التوترات الجيوسياسية المستمرة، والتصعيد العسكري، وتدهور الأوضاع الأمنية التي تُقيد الحيز المالي بشدة. وفي ظل هذه الظروف، يمكن للدول أن تتحول بسرعة من تحديات السيولة إلى أزمات ديون شاملة.

ثانيًا، تميل تقييمات استدامة الدين الحالية إلى التركيز بشكل أساسي على الدين الخارجي، متجاهلةً في كثير من الأحيان العبء الكبير والمتزايد للدين المحلي. على سبيل المثال، تستبعد تقييمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نسبة إجمالي خدمة الدين العام إلى الإيرادات، وهو مؤشر تعتبره منظمات عدّة من المجتمع المدني أساسيًا لتقييم استدامة الدين بدقة. يُعد هذا الإغفال بالغ الأهمية، إذ يمكن أن يترتب على الدين المحلي تكاليف خدمة عالية، وغالبًا ما يُزاحم الاستثمار الخاص. ووفقًا لتقرير صادر عن اليونيسف (2022)، فإن سبعة دول عربية - جيبوتي، ومصر، ولبنان، والمغرب، والسودان، وتونس، واليمن - تتفق على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على الصحة، باستثناء السودان. كما تتفق جميعها، باستثناء تونس، على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على التعليم.

قد توفر تحليلات الديون نقطة انطلاق مفيدة، إلا أنها غير كافية بمفردها. يجادل ممثلو المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة العربية بأن أزمة الديون جارية بالفعل. ولا يتم تعريف هذه الأزمة فقط بالسيولة مقابل الملاءة، أو بوجود تخلف عن سداد الديون السيادية. بدلًا من ذلك، تنعكس في العواقب الأوسع لتدابير التقشف، بما في ذلك تخفيضات في الخدمات العامة الأساسية لحقوق الإنسان، مثل الرعاية الصحية والتعليم الجيد والبنية التحتية والتخفيف من آثار المناخ. كما يظهر ذلك في الركود الاقتصادي الذي يؤثر على عدة بلدان في المنطقة، مدفوعًا بأعباء خدمة الديون المتزايدة. ووفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإن 14 دولة عربية فشلت في تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2022 (Abulenein 2024). علاوة على ذلك، يقدر تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (2024) أنه، بالوتيرة الحالية، ستحتاج المنطقة إلى 60 عامًا إضافيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى عمل سريع ومستهدف. وفي هذا السياق، فإن الديون في المنطقة تقترب بسرعة من عتبة عدم الاستدامة، وربما تكون قد تجاوزتها بالفعل.

## الاقتصاد السياسي للديون السيادية في المنطقة العربية

تتشكل ديناميات الديون السيادية في المنطقة العربية من خلال تفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع تباينات حادة بين الدول الغنية بالمصدر للنفط والدول منخفضة ومتوسطة الدخل غير المصدرة للنفط. ففي الدول الغنية بالنفط، مثل المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، تعتمد مستويات الدين بشكل كبير على عائدات النفط، التي تنقلب مع الأسعار العالمية. ويُقلل ارتفاع أسعار النفط من العجز والديون، بينما يؤدي انخفاضها غالبًا إلى الاقتراض لدعم الإنفاق العام. بين عامي 2010 و2022، ظل متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا نسبيًا: 8.1% في الكويت، و13.6% في المملكة العربية السعودية، و23.3% في الإمارات العربية المتحدة (UNCTAD 2023c).

في المقابل، وعلى الرغم من تنوع اقتصاداتها، فإن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في المنطقة أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار السلع العالمية، واضطرابات التجارة، وتراجع السياحة، وكلها عوامل تُقلل الإيرادات وتزيد الحاجة إلى الاقتراض (World Bank 2020). وتعاني هذه البلدان من محدودية الحيز المالي، وقد تفاقمّت تحديات ديونها بسبب ندرة التمويل منخفض الفائدة وتراجع المساعدات المالية غير المشروطة من الدول المجاورة الغنية بالنفط (Mazarei 2023). وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة خدمة الدين، لا سيما عند استخدام الاقتراض لتغطية النفقات المتكررة بدلاً من تمويل الاستثمارات الإنتاجية.

يتناول هذا القسم الديناميات المحلية ودوافع الدين من خلال أمثلة مختارة من بلدان مختلفة، يليه استكشاف لدور الهيكل المالي الدولي في تشكيل هذه الاتجاهات.

## الديناميات المحلية للديون السيادية في بلدان عربية مختارة

يُحدد هذا القسم ثلاث سمات رئيسية تُميّز ديناميات الديون السيادية في البلدان العربية، باستخدام أمثلة مختارة من بلدان مختلفة لتوضيح كيفية اختلاف هذه الأنماط المترابطة عبر السياقات الوطنية المختلفة.

أولاً، يُخصّص جزء كبير من الإنفاق العام في دول عربية عدة لتغطية التكاليف المتكررة، بما في ذلك أجور موظفي الخدمة المدنية، والدعم الحكومي، ودعم الشركات المملوكة للدولة، وسداد فوائد الديون. وبينما قد تُسهم هذه النفقات في تحقيق الاستقرار السياسي على المدى القصير، إلا أنها غالباً ما تعكس مصالح النخب النافذة، وتُفاقم الديون المتزايدة دون معالجة نقاط الضعف الهيكلية الأساسية. ويكمن التحدي في استجابة الحكومات. فكثيراً ما تُتخذ إجراءات تقشفية دون التمييز بين الإنفاق المفيد، كالخدمات الاجتماعية والاستثمارات العامة التي تُحسّن جودة الحياة وتُحفّز النمو الاقتصادي، والإنفاق غير الكفؤ المُتجذّر في الفساد أو سوء الإدارة. ويُنذر هذا النهج العشوائي بزيادة اللامساواة، وتقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحد من إمكانات التنمية المستدامة طويلة الأجل.

يتوافق العراق مع هذه الدينامية، إذ لا يزال اقتصاده يعتمد هيكلياً على عائدات النفط المتقلبة، والتي تُشكّل أكثر من 85% من ميزانية الحكومة و42% من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank, n.d). ووفقاً لجهات فاعلة في المجتمع المدني، ارتفع الدين العام في المقام الأول نتيجةً للاعتماد المستمر على الاقتراض المحلي والخارجي، مدفوعاً إلى حد كبير بضغط سياسي للحفاظ على الإنفاق المُعاد توزيعه. ويحدث هذا في سياق من الفساد المستشري والتشردم المؤسسي، مما يُعيق قدرة الحكومة على إعادة توجيه الإنفاق نحو التنمية طويلة الأجل (Al-Mashhadani 2025). إن الدفع نحو إجراءات التقشف، دون التمييز بين النفقات الأساسية والإنفاق المُبذر أو ذي الدوافع السياسية، يُهدد بتعميق أوجه اللامساواة القائمة وتقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وفي الأردن، ارتفع الدين العام بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الاعتماد المُطول على المساعدات الخارجية والاقتراض لتمويل العجز المالي المُتكرر في ظل بيئة اقتصادية هشة ونظام ضريبي تنازلي (Al-Ajlouni 2023; Awad 2025). تعتمد البلاد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب المبيعات المرتفعة، بينما تظل ضرائب الدخل والثروة محدودة، مما يُلقي عبئاً غير متناسب على الفئات ذات الدخل المنخفض. وعلاوة على ذلك، أدى نظام سعر الصرف الثابت والمكلف في الأردن إلى زيادة التعرض لارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتقلبات الدولار

الأميركي، مما يزيد من تكلفة خدمة الدين الخارجي، ويضغط على الاحتياطات الأجنبية، ويضعف قدرة الدولة على الاستثمار في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

ثانيًا، من الجوانب الرئيسية للدين العام في دول عربية عدة هو أن جزءًا كبيرًا منه يُحتفظ به محليًا. وهذا يُشكل تحديًا كبيرًا لجهود خفض الدين، إذ سيتضمن توزيع خسائر مالية كبيرة على أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك الحكومة والبنك المركزي والبنوك التجارية وغيرها من الجهات الفاعلة المؤثرة. وغالبًا ما تكون هذه العملية حساسة سياسيًا ويصعب تنفيذها، لا سيما في السياقات التي تتسم بتجزئة الحكم وتنافس مصالح النخبة.

يُجسد لبنان هذه الدينامية. فقد أعقب تخلفه عن سداد ديونه السيادية عام 2020<sup>18</sup> واحدة من أشد الأزمات المالية والاقتصادية في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر (World Bank 2022). وقد انبثقت هذه الأزمة، التي وُصفت بأنها «ركود متعمد» (World Bank 2020a)، من اقتصاد سياسي اعتمد ما بعد الحرب الأهلية واستخدم السياسة المالية للسيطرة على النخبة، مدعومًا بنظام سعر صرف ثابت حافظ عليه من خلال أسعار فائدة مرتفعة لجذب التدفقات الأجنبية. هذا النموذج، الذي يُشبه مخطط بونزي يضع النخب السياسية والقطاع المصرفي في جوهره (Gaspard 2022, 2024; Gebara 2025)، خلق وهمًا بالاستقرار المالي الكلي، ولكنه أدى إلى تراكم غير مستدام للديون، وفي النهاية إلى التخلف عن سداد الديون السيادية. ونظرًا لأن معظم الدين العام مُحتفظ به محليًا<sup>19</sup> وخاصةً من قبل البنوك، فإن التكلفة السياسية لتوزيع الخسائر حالت دون أي إصلاح أو إعادة هيكلة ذات مغزى حتى الآن، على الرغم من أن البلاد تكبدت خسائر تفوق ناتجها المحلي الإجمالي بعدة مرات خلال السنوات الثلاث الماضية (Diwan 2023).

في تونس، أدت الأزمات الدستورية والسياسية، بالإضافة إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف رغم صعوبة تحمله، إلى حالة من عدم اليقين الاقتصادي وارتفاع تكاليف الاقتراض. ونتيجةً لذلك، أصبحت تونس معتمدةً على تدفقات كبيرة من المنح والقروض من المجتمع الدولي، وخاصةً من الدائنين الرسميين الذين دعموا التحول الديمقراطي في البلاد (Yerkes et al. 2022). لكن التوازن الدقيق للقوى بين النقابات العمالية والقيادة السياسية في تونس حال دون سيطرة أيٍّ من الطرفين على الآخر، مما صوّب اعتماد الإصلاحات الاقتصادية التي اعتبرها كلٌّ منهما ضروريةً لمواجهة التحديات الاقتصادية وتحديات الديون في البلاد.

ثالثًا، يتجذر تراكم الديون في المنطقة بعمق في التركيبة البنوية لاقتصاداتها وكيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي. إن اعتماد المنطقة الكبير على التدفقات المالية الأجنبية، بدلاً من الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، يُعرّضها للتقلبات الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية. ويرتبط هذا الضعف المتأصل ارتباطًا وثيقًا بالطبيعة الخاصة للأنشطة الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية داخل المنطقة. ومع تراجع هذه القدرات الإنتاجية، تتأثر قدرة المنطقة التنافسية ومكانتها في التجارة العالمية سلبيًا. ويبدأ هذا التراجع حلقة مفرغة حيث يُضعف انخفاض الإنتاجية الوضع الاقتصادي للمنطقة، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الديون. ونتيجةً لذلك، تُفاقم هذه العملية تراكم الديون وتساهم بشكل كبير في عدم استدامة الديون في المنطقة.

18 ووفقًا لشري (2020)، فإن تخلف لبنان عن سداد ديونه كان نتيجة متوقعة لأكثر من ثلاثة عقود من المسارات السياسية والاقتصادية غير المستدامة. حدث التخلف عن السداد عندما فشلت الحكومة في سداد سندات يوروبوند بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي، مستحقة في 9 مارس/آذار 2020.

19 نظرًا لحاجتها الماسة للسيولة، بدأت البنوك اللبنانية ببيع سندات سيادية مقومة بالدولار الأمريكي (سندات يوروبوند) للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك صناديق الاستثمار الجشعة، منذ كانون الثاني/يناير 2019. وتخلصت من 1.2 مليار دولار قبل تشرين الأول/أكتوبر 2019، و3.5 مليار دولار بين انتفاضة 17 تشرين الأول/أكتوبر والتخلف عن السداد في آذار/مارس 2020، و1.4 مليار دولار بعد التخلف عن السداد. وفي المجمل، بيعت أكثر من 6.1 مليار دولار - أي ما يقرب من 40% من حيازاتها - مما أضعف موقف لبنان بشدة في محادثات إعادة هيكلة الديون القادمة (Noe & Halabi 2022). أما بالنسبة للدين المقوم بالليرة اللبنانية، فقد انخفض حصته من إجمالي الدين اللبناني بشكل ملحوظ منذ عام 2019، نتيجةً لانخفاض الحاد في قيمة العملة، حيث فقدت الليرة أكثر من 98% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي.

وفي مصر، بلغ متوسط العجز المالي 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي، مما أدى إلى تراكم دين عام كبير (Helwa 2024). وينبع هذا جزئيًا من الاعتماد على مصادر الإيرادات المتقلبة مثل السياحة وقناة السويس والتحويلات المالية، إلى جانب تجزئة المشهد المالي.<sup>20</sup> ويزيد من هذا التقلب اعتماد مصر على تدفقات «الأموال الساخنة»<sup>21</sup> قصيرة الأجل، والتي، على الرغم من تصنيفها كديون تقليديًا، إلا أنها تمارس ضغطًا كبيرًا خلال فترات هروب رأس المال وتؤدي إلى تفاقم مخاطر الاقتراض الخارجي (Ramadan 2025). أدت الصدمات الجيوسياسية الأخيرة، بما في ذلك الحرب في غزة وأزمة الشحن في البحر الأحمر، إلى تكثيف الضغوط المالية، مما زاد من التعرض لارتفاع أسعار الفائدة ومخاطر التجديد مع تقييد الإنفاق على الحماية الاجتماعية.

كذلك، ورغم عدم معاناة المغرب حاليًا من ضائقة ديون، فإن ارتفاع الاقتراض، وخاصة المحلي، يعكس الاعتماد المتزايد على التمويل العام للتعويض عن الموارد المحدودة والنمو الاقتصادي الذي غالبًا ما يكون أقل من أهداف التنمية. وبالتالي، يشكل الدين العام قيدًا طويل الأجل على الحيز المالي وقدرة الدولة على دعم الحقوق الدستورية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. ويعزو ممثلو المجتمع المدني هذا الاتجاه إلى الاستراتيجيات الصناعية كثيفة رأس المال، والسياسات الزراعية التي تعطي الأولوية للصادرات على الأمن الغذائي، والتهemis المستمر للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكلها أعاقَت النمو الشامل وساهمت في تراكم الدين العام المستدام (Mekouar 2025).

## تكلفة التقاعس في لبنان

وفقًا للبنك الدولي (2022)، أسفرت الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة في لبنان عن خسائر تجاوزت 72 مليار دولار أمريكي، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021. ويُعدّ إنقاذ القطاع المالي غير ممكن نظرًا لنقص الأموال العامة، حيث لا تُمثل الأصول العامة سوى الجزء الضئيل من الخسائر المالية المُقدَّرة. ورغم هذا الوضع، تجنَّب القادة السياسيون والاقتصاديون اللبنانيون تطبيق إصلاحات جوهرية ضرورية لتوزيع هذه الخسائر بشكل عادل والانطلاق بالتعافي.

يعتمد النظام السياسي والاقتصادي في لبنان على توازن طائفي هش، مما يؤدي إلى شكل من أشكال الحكم التوافقي (Sherry 2021). وقد يؤدي اختلال هذا التوازن إلى صراع واستقطاب حاد، مما قد يؤدي إلى العنف. علاوة على ذلك، تستمد القيادة السياسية الطائفية اللبنانية شرعيتها من الهوية الطائفية والمذهبية، لا من الرؤى التنموية أو المشاريع السياسية الشاملة. توجد داخل كل طائفة مجموعات اقتصادية مختلفة ذات مصالح متنافسة، ومن شأن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي أن يفوض مصالح بعض المجموعات ويدعم أخرى داخل الطائفة نفسها. لكن أدوات السياسة الاقتصادية، مثل السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف، هي في جوهرها أدوات سياسية تحدد حقوق المجموعات التي تُصان وتلك التي تُقوَّض.

ونتيجةً لذلك، تفتقر القيادة السياسية والطائفية إلى الحافز لتطبيق إصلاحات قد تُضعف شرعيتها داخل طوائفها. إضافةً إلى ذلك، يضمن التوازن الطائفي الدقيق عدم امتلاك أي مجموعة سياسية قوة كافية للهيمنة على الإصلاحات اللازمة وتطبيقها. وقد أطلال هذا الاقتصاد السياسي أمد الأزمة في البلاد، مُلقياً عبء إصلاح القطاع المالي على صغار المودعين والعمالة المحلية والشركات الصغيرة (World Bank 2021).

20 هناك مختلف مصادر التمويل العام، وخاصة تلك القادمة من بعض المؤسسات المملوكة للدولة، التي لا يتم دمجها في الميزانية الوطنية (Mandour 2023).

21 تشير «الأموال الساخنة» إلى رأس المال الأجنبي المضارب قصير الأجل الذي يتدفق إلى السندات الحكومية وغيرها من الأصول ذات العائد المرتفع عندما تكون أسعار الفائدة المحلية جذابة، ولكنه يخرج بسرعة خلال فترات المخاطر المتصورة مثل غياب الاستقرار السياسي أو انخفاض قيمة العملة أو الصدمات العالمية، مما يخلق ضغوطاً على العملة ومخاطر تمويلية.



## الديناميكيات الدولية للديون السيادية: هيكل مالي دولي غير متكافئ

غالبًا ما يُعزى الرأي السائد حدوث أزمات الديون في الدول النامية إلى سوء إدارة الديون وخيارات السياسات من جانب الحكومات الوطنية. إلا أن هذا المنظور يتراجع باطراد. وهناك عاملان رئيسيان يطرحان الشك في هذا الرأي (UNCTAD 2019, 2023, 2023a). أولاً، ساهمت عوامل خارجية، مثل ارتفاع أسعار الفائدة، وتقلب الأسعار العالمية، وتدهور شروط التبادل التجاري، بشكل كبير في تراكم الديون، مما أثقل كاهل الدول الفقيرة بشكل غير متساو. ثانيًا، فإن الاختلالات البنوية في الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك عدم تكافؤ الموارد بين المُقترضين من الدول النامية والمُقرضين من الدول المتقدمة، تُجبر حكومات كثيرة على الاعتماد على الديون المُكلفة لسد فجوات التمويل اللازمة للتنمية المستدامة. وتتجذر هذه العيوب البنوية في نظام حوكمة اقتصادية عالمي صُمم عام ١٩٤٥ لعالم مختلف تمامًا، وهو الآن غير مُجهز لمواجهة تحديات العصر الحالي، كتغير المناخ، واتساع فجوات التفاوت، والتحول الديموغرافي، والتحولات الجيوسياسية والاقتصادية المستمرة. ونتيجة لذلك، يصبح هذا النظام أقل توافقًا مع احتياجات التنمية العالمية وواقعها.

يعكس التطور التاريخي للديون السيادية في المنطقة العربية عواقب هذا الاختلال. فقد شهدت أزمة النفط ١٩٧٣-١٩٧٤ نقطة تحول رئيسية، عندما مكّن ارتفاع أسعار النفط الدول المُصدرة للنفط من مراكمة فوائض ضخمة في حساباتها الجارية (Sherry et al. 2024). أُودعت هذه الفوائض في البنوك الغربية، ثم أُقرضت لاحقًا للاقتصادات النامية المستوردة للنفط (Boughton 2000). وبين عامي 1973 و1978، تضاعفت القروض المصرفية الدولية ثلاث مرات، وارتفعت ديون الدول النامية من 130 مليار دولار أمريكي إلى ما يقارب 612 مليار دولار أمريكي بحلول عام 1982 (IMF 1984)، مدفوعة بأسعار فائدة حقيقية سلبية وشروط إقراض محدودة.

لم تكن المشكلة في توافر رأس المال بحد ذاته، بل في غياب رقابة عالمية منسقة لضمان مساهمة الدين في التنمية المستدامة. بل إن تراكم الديون تأثر باستجابات سياسية ارتجالية وغير كافية، كما تجلّى في أعقاب أزمة النفط. ساهم هذا التراكم غير المنسق للديون في نهاية المطاف في أزمة الديون العالمية في أوائل الثمانينيات. وأدى انخفاض أسعار السلع الأساسية، وارتفاع أسعار الفائدة، وقوة الدولار الأمريكي إلى موجة من حالات التخلف عن السداد في 21 دولة على الأقل بحلول عام 1983 (Stambuli 1998).

ردًا على أزمة الديون، شجع صندوق النقد الدولي على «الإقراض المتضافر»، حيث قدم قروضًا للدول المتعثرة بشرط أن تقدم البنوك الدولية الكبرى تمويلًا إضافيًا أو تجدد القروض القائمة. في الوقت نفسه، طُلب من الدول المدينة التفاوض بشأن تخفيضات أو إعادة هيكلة ديونها مع الدائنين المشاركين من القطاع الخاص (Boughton 2000). ومع تزايد إجماع البنوك التجارية عن المشاركة في المفاوضات، تحول صندوق النقد الدولي في عام 1989 إلى إقراض الدول المتعثرة مباشرة، مضطلعًا بدور أكثر مركزية في إدارة الأزمات وإعادة هيكلة الديون السيادية (Wells 1993; Díaz-Cassou et al. 2008).

وفي العقود التالية، استمرت جهود إدارة الديون السيادية في التطور، مما دفع إلى توسيع تسهيلات الإقراض التي يقدمها صندوق النقد الدولي ومشاركة مؤسسات دولية أخرى مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ومجموعة العشرين. وتم استحداث آليات<sup>22</sup> مثل مبادرة

22 يقدم الملحق الثاني ملخصًا لآليات تخفيف الديون المختارة.



البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، ومبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف (MDRI)، وبنود العمل الجماعي (CAGs)<sup>23</sup> لدعم تسوية الديون وتسهيل التنسيق بين حاملي السندات.

على الرغم من هذا التطور التاريخي، فشل الهيكل المالي العالمي في إدخال إصلاحات قادرة على معالجة أوجه التفاوت النظامية المتأصلة في النظام المالي الدولي، ولا يزال غير قادر على منع أزمات الديون السيادية المتكررة أو تمكين التنمية المستدامة طويلة الأجل، لا سيما في البلدان النامية (UNCTAD 2023a). ووفقًا لتقرير الأونكتاد (2023ج)، تواجه هذه الدول تكاليف اقتراس أعلى في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى تحويل جزء كبير من الإيرادات العامة إلى خدمة الديون بدلًا من الاستثمارات الحيوية في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

تُسلط الأزمات المالية والديون السيادية المتكررة، بما في ذلك الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، والأزمة المالية العالمية عام 2008، وأزمة ديون منطقة اليورو، والأزمات الأحدث في دول مثل الأرجنتين ولبنان وزامبيا وسريلانكا، الضوء على عجز النظام عن ضمان الاستقرار ودعم التقدم نحو التنمية المستدامة. في الوقت نفسه، لا يزال الاستثمار في المنافع العامة العالمية، مثل التأهب للأوبئة والتخفيف من آثار تغير المناخ، غير كافٍ. وتتفاقم هذه المشكلات بسبب النظام الضريبي الدولي الذي يفشل إلى حد كبير في منع التهرب الضريبي.

فوفقًا لتقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2022)، فإن ما يُقدر بنحو 7.6 تريليون دولار من الثروات الخاصة غير الخاضعة للضريبة يتم إخفاؤها في ملاذات ضريبية حول العالم، كما تشهد المنطقة العربية خسائر فادحة في الإيرادات بسبب المنافسة الضريبية وأشكال مختلفة من التجاوزات الضريبية. فتخسر المنطقة سنويًا ما يقرب من 8.9 مليار دولار من الإيرادات العامة بسبب التجاوزات الضريبية للشركات. وبين عامي 1980 و2020، خسرت المنطقة أكثر من 50 مليار دولار من عائدات الضرائب نتيجة خفض معدلات ضريبة دخل الشركات إلى النصف تقريبًا في محاولة لجذب الاستثمار العالمي، ولكن مع تأثير ضئيل على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد كان بإمكان المنطقة في عام 2019 تحقيق 2.3 مليار دولار إضافية من خلال تطبيق حد أدنى عالمي لمعدل ضريبة الشركات بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات التي لا تُسدد ضرائبها بالكامل.

تُسلط هذه الإخفاقات المترابطة الضوء على الحاجة الملحة لإصلاح نظام مالي عالمي لم يُصمم أبدًا لمواجهة تحديات اليوم المعقدة. بالنسبة لدول نامية عدة، بما فيها تلك الواقعة في المنطقة العربية، يُعزز الهيكل المالي الدولي الحالي دوامة الاعتماد على الديون والضعف المالي، مما يحد من قدرتها على الاستثمار في أولويات التنمية طويلة الأجل، مثل القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وأنظمة الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية (UNCTAD 2019a). ويُقوّض محدودية الوصول إلى التمويل طويل الأجل بتكلفة معقولة الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية، في حين تُواصل الاختلالات الهيكلية في النظام تقويض أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

23 تسمح شروط إعادة الهيكلة الجماعية لأغلبية ساحقة من حاملي السندات، عادةً 75%، بالموافقة على تعديلات شروط السند. بمجرد استيفاء هذه العتبة، تُصبح شروط إعادة الهيكلة المتفق عليها ملزمة قانونًا لجميع حاملي السندات، بمن فيهم من صوّتوا ضدها (Chung & Papaioannou 2021).

## الخاتمة والطريق قدمًا

تُعَدُّ أزمة الديون في المنطقة العربية، كما في البلدان النامية، مشكلةً متعددة الجوانب تشمل أبعادًا اقتصادية وسياسية واجتماعية وتاريخية، ولا يُمكن معالجتها على نحو كافٍ من خلال النهج الاقتصادية والتقنية وحدها. ومع ذلك، فقد أغفلت الاستجابات السياسية التي تُوجِّهها المؤسسات المالية الدولية والدائنون هذا التعقيد، مُعطيةً الأولوية للاعتبارات الاقتصادية الضيقة على حقوق الإنسان. وهذا إغفالٌ مؤسف.

يؤكد إعلان الحق في التنمية على أهمية ملكية الدولة في استراتيجيات التنمية الوطنية، حيث تنص المادة 3.1 على أن «الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية لجميع الشعوب» (UNGA 1986, p. 2, cited in Lumina 2013).

على الحلول الفعّالة لأزمة الديون أن تُعالج أسبابها الجذرية، وأن تنطوي على مسؤولية مشتركة بين الدائنين والمدينين، مع التركيز على التنمية المستدامة وإعمال جميع حقوق الإنسان. بمعنى آخر، تتطلب المقاربة القائمة على حقوق الإنسان لإدارة الديون الخارجية أن تقوم تحليلات القدرة على تحمل الديون بمراعاة آثار تراكم الديون وخدمتها على حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يُعد تعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة أمرًا أساسيًا، إذ يجب على كل من المدينين والدائنين العمل معًا لمنع وحل حالات الديون غير المستدامة.

ولصندوق النقد الدولي دور حاسم في هذا المجال. ونظرًا للمخاطر التي يشكلها تغير المناخ وغيره من العوامل المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية على استدامة الديون السيادية، فمن الضروري أن يدمج صندوق النقد الدولي هذه الاعتبارات في تحليلات القدرة على تحمل الديون. ويتطلب هذا الدمج تطوير مقاييس ونماذج مناسبة، بالإضافة إلى وضع معايير قائمة على الحقوق لتوجيه الأحكام اللازمة في أي تحليل للقدرة على تحمل الديون (Bradlow et al. 2024). وينبغي أن تكون هذه العملية تشاركية، مع دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في تشكيل الأولويات الاجتماعية التي يُفترض مراعاتها في النموذج القائم على الحقوق لتحليلات القدرة على تحمل الديون. بالإضافة إلى ذلك، بدلًا من وصف التقشف كعلاج شامل لأزمات الديون، ينبغي النظر في زيادة الإنفاق لمواجهة التقلبات الدورية وزيادة الإنفاق الصحي والاجتماعي. وهذا أمرٌ مُلحٌ للغاية بالنظر إلى المتطلبات المالية الكبيرة للنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، بما في ذلك الدول العربية، التي تعاني من ضغوطٍ متزايدة بسبب الآثار الشديدة لأزماتٍ متزامنةٍ متعددة. وبدون هذه التغييرات، ستظل المصالح التجارية والوطنية تغطي على احتياجات الملايين، مما يجعل الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعيدة المنال.

تزداد استدامة الديون تعقيدًا بسبب غياب نظام عالميٍّ لتسوية الديون السيادية بقواعد عادلة وواضحة لدعم البلدان التي تواجه أزمات الديون. فعلى عكس قوانين إعسار الشركات، التي توفر الحد الأدنى من الحقوق للمدينين، لا توجد لوائحٌ مُماثلة للدول. وهذا يؤدي إلى تجنب تخفيف أعباء الديون، ويلزم بعض الدائنين فقط، مثل الدائنين الرسميين، بينما يُستبعد آخرون، مثل الدائنين من القطاع الخاص. لذلك، من الضروري تنفيذ مبادرة مُحسّنة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، مصحوبة بإعادة هيكلة جذرية للهيكل المالي الدولي وتحسين الإطار المشترك لمجموعة العشرين. يُعَدُّ تعزيز الإطار المشترك خطوة إيجابية نحو ضمان معاملة منصفة للمدينين وزيادة

مشاركة القطاع الخاص في إعادة هيكلة الديون. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك بالتوازي مع إصلاحات أوسع نطاقاً تضمن مشاركة ديمقراطية فعّالة.

لا تزال الجهات الفاعلة التقدمية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ملتزمة بالدفع نحو إصلاحات هيكلية في النظام المالي العالمي. وتُركز هذه الجهود في المنطقة العربية على تعزيز التعبئة الإقليمية وربطها بالحركات العالمية التي تُعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في أجندة تمويل التنمية. وفي هذا السياق، تشمل الأولويات الرئيسية دعم المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة للتعاون الضريبي الدولي لإنشاء نظام ضريبي عالمي عادل وشامل. وبنفس القدر من الأهمية، ينبغي أن تُركز جهود المناصرة على دفع مسار حكومي دولي نحو وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن الديون السيادية، وهي خطوة أساسية نحو هيكل ديون أكثر عدلاً وشمولاً وتركيزاً على التنمية.

أخيراً وليس آخراً، فإن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المحلية أمرٌ لا غنى عنه. فمن خلال تعزيز الثقة في المؤسسات والثقة في المستقبل، تُسهّل هذه الإصلاحات حشد العمل الجماعي وبناء تحالف من أجل تغيير هادف. ومن شأن هذا التحالف أن يُسهّم في صياغة اتفاق اجتماعي يُخفف من مقاومة التغيير من خلال توفير الأمن لمن يخشون الخسارة، مع تشجيع الدعم الفعال من خلال غرس الأمل بمستقبل أكثر إشراقاً بين المستفيدين. ويتطلب تحقيق هذا التوازن قيادة حكيمة وثاقبة قادرة على توجيه المجتمعات خلال مراحل انتقالية صعبة.

## المراجع

- Abla, Z., 2021. Another Debt Crisis in the Making? Arab NGO for Development. Available at: [https://annd.org/uploads/publications/Another\\_Debt\\_Crisis\\_in\\_the\\_Making\\_Zeina\\_EN.pdf](https://annd.org/uploads/publications/Another_Debt_Crisis_in_the_Making_Zeina_EN.pdf)
- Abulenein, H. 2024. How to close sustainable development gaps across the Middle East and North Africa. World Economic Forum. Available at: <https://www.weforum.org/stories/202409//mena-middle-east-north-africa-progress-sdg-sustainable-development-goals/>
- Al-Ajlouni, L. 2023. Is Jordan's public debt on a sustainable path?. Middle East Institute. Available at: <https://www.mei.edu/publications/jordans-public-debt-sustainable-path>
- Albinet, C. and Kessler, M., 2022. The Coming Debt Crisis: Monitoring Liquidity and Solvency Risks. Finance for Development Lab, Working Paper, 1. Available at: [https://findevlab.org/wp-content/uploads/202212//FDL\\_CAMK\\_DebtService.pdf](https://findevlab.org/wp-content/uploads/202212//FDL_CAMK_DebtService.pdf)
- Albinet, C., Kessler, M. and Brancher, M., 2023. Mapping external debt vulnerabilities – an update. Finance for Development Lab. Available at: [https://findevlab.org/wp-content/uploads/202312//FDL\\_Debt-distress-update\\_final20231204.pdf](https://findevlab.org/wp-content/uploads/202312//FDL_Debt-distress-update_final20231204.pdf)
- Al-Mashhadani, A. N. 2025. Rising Public Debt and its Impact on the Fiscal Sustainability of the Iraqi Economy. Arab NGO Network for Development. Available at: [https://annd.org/debt\\_tax/en/publications/details/rising-public-debt-and-its-impact-on-the-fiscal-sustainability-of-the-iraqi-economy](https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/rising-public-debt-and-its-impact-on-the-fiscal-sustainability-of-the-iraqi-economy)
- Awad, A. 2025. Jordan's Sovereign Debt Crisis: Challenges and the Sustainability of Public Finance. Arab NGO Network for Development. Available at: [https://annd.org/debt\\_tax/en/publications/details/jordans-sovereign-debt-crisis-challenges-and-the-sustainability-of-public-finance](https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/jordans-sovereign-debt-crisis-challenges-and-the-sustainability-of-public-finance)
- Barro, R.J., 1979. On the determination of the public debt. Journal of political Economy, 87(5, Part 1), pp.940971-.
- Boughton, J.M., 2000. From Suez to Tequila: the IMF as crisis manager. The economic journal, 110(460), pp.273291-.
- Bradlow, D.D., Lastra, R.M. and Park, S.K., 2024. Re-thinking the sustainability of sovereign debt. Journal of International Economic Law, p.jgae020.
- Brunnermeier, M.K., 2009. Deciphering the liquidity and credit crunch 2007–2008. Journal of Economic perspectives, 23(1), pp.77100-.
- Chen, S., Ganum, M.P., Liu, L.Q., Martinez, M.L. and Peria, M.M.S.M., 2019. Debt Maturity and the Use of Short-Term Debt: Evidence from Sovereigns and Firms. International Monetary Fund.
- Chung, K. and Papaioannou, M.G., 2021. Do enhanced collective action clauses affect sovereign borrowing costs?. Journal of Banking and Financial Economics, 1(15), pp.5987-.
- Club de Paris, 2020. Common Framework for Debt Treatments Beyond the DSSI. Statement, Extraordinary G20 Finance Ministers and Central Bank Governors' Meeting, 13 November. Available at: [https://clubdeparis.org/sites/default/files/annex\\_common\\_framework\\_for\\_debt\\_treatments\\_beyond\\_the\\_dssi.pdf](https://clubdeparis.org/sites/default/files/annex_common_framework_for_debt_treatments_beyond_the_dssi.pdf)
- Debt Justice, 2025. Analysing the Debt-Related Outcomes of Debt-For-Nature Swaps, Debt Justice, London. Available at: <https://debtjustice.org.uk/wp-content/uploads/202505//Analysing-the-debt-related-outcomes-of-debt-for-nature-swaps.pdf>
- Dell'Ariccia, M.G., Blanchard, O.J. and Mauro, M.P., 2010. Rethinking Macroeconomic Policy. International Monetary Fund. IMF Staff Position Note. SPN/1003/.
- Díaz-Cassou, J., Erce, A. and Vázquez-Zamora, J.J., 2008. The role of the IMF in recent sovereign debt restructurings: Implications for the policy of lending into arrears. Banco de España Occasional Paper, (0805).
- Diwan, I., 2023. The New Debt Crisis of the Middle East: Political Economy to the Rescue? Carnegie Middle East Center. Available at: <https://carnegieendowment.org/research/202308//the-new-debt-crisis-of-the-middle-east-political-economy-to-the-rescue?lang=en&center=middle-east>
- Eichengreen, B. and Hausmann, R., 1999. Exchange rates and financial fragility. NBER Working Paper 7418, National Bureau of Economic Research.
- Fitch Ratings, 2023. Sovereign Defaults Are at Record High. Fitch Ratings, 29 March. Available at: <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/sovereign-defaults-are-at-record-high-292023-03->
- Fresnillo, I., 2020. The G20 Debt Service Suspension Initiative: Draining out the Titanic with abucket. European network on debt and development.
- Fresnillo, I., 2021. Stepping up the Common Framework or reforming the debt architecture, this is the real question. European network on debt and development.
- Gaspard, T., 2022. To Bank Depositors in Lebanon (Confronting Banks, Banque du Liban, and Government). Konrad-Adenauer-Stiftung. Available at: <https://www.kas.de/documents/284382284431//To+Bank+Depositors+in+Lebanon.pdf/e6e448b0-b8cd-3ca2-de28-f7f840bd920d?version=1.2&t=1663937060539>
- Gabor, D. 2018. Understanding the financialisation of international development through 11 FAQs. Washington, DC: Heinrich Böll Stiftung North America. Available at: <https://us.boell.org/sites/default/files/financialisationfaqs.pdf>
- Gaspard, T., 2024. BANQUE DU LIBAN: A FORENSIC ANALYSIS. Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, American University of Beirut. Available at: <https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/Banque-Du-Liban-A-Forensic-Analysis.pdf>
- Gebara, K. 2025. The Political Economy of Debt Accumulation in Lebanon. Arab NGO Network for Development. Available at: [https://annd.org/debt\\_tax/en/publications/details/the-political-economy-of-debt-accumulation-in-lebanon](https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/the-political-economy-of-debt-accumulation-in-lebanon)
- Gourinchas, P.O. and Obstfeld, M., 2012. Stories of the twentieth century for the twenty-first. American Economic Journal: Macroeconomics, 4(1), pp.226265-.

- Graeber, D., 2011. Debt: The first 5000 years. New York: Melville House.
- Gramlich, E.M., 1994. Infrastructure investment: A review essay. *Journal of economic literature*, 32(3), pp.11761196-.
- Hakura, D., 2020. Back to basics: What is debt sustainability? IMF Finance & Development. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/202009/what-is-debt-sustainability-basics>
- Helwa, R., 2024. Unraveling Egypt's political economy puzzle. It's more than just economics. Atlantic Council. Available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/egypt-economy-debt-fdi-nasser/>
- IMF, 1984. International Financial Statistics. Yearbook. International Monetary Fund.
- IMF, 2003. External debt statistics: Guide for compilers and users. International Monetary Fund.
- IMF, 2011. Public Sector Debt Statistics: Guide for Compilers and Users. International Monetary Fund.
- IMF, 2012. Balancing fiscal policy risks. Fiscal Monitor, April. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/201631/12/Balancing-Fiscal-Policy-Risks-25344>
- IMF, 2017. Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI). International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/external/np/exr/mdri/eng/index.htm>
- IMF, 2018. Guidance Note on the Bank-Fund Debt Sustainability Framework for Low Income Countries. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/201814/02/pp122617guidance-note-on-lic-dsf>
- IMF, 2021. Fiscal Monitor: A Fair Shot. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/202129/03/fiscal-monitor-april-2021>
- IMF, 2023. Debt relief under the heavily indebted poor countries initiative (HIPC). International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Debt-relief-under-the-heavily-indebted-poor-countries-initiative-HIPC>
- IMF, 2025. Fiscal Policy under Uncertainty. Fiscal Monitor. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/202523/04/fiscal-monitor-April-2025>
- Jeanne, O., 2009. Debt maturity and the international financial architecture. *American Economic Review*, 99(5), pp.21352148-.
- Kaboub, F. and Elajmi, M. 2024. The Mirage of Gender Equality in the MENA Region: Decolonizing economic structures as a prerequisite for SDG5. MENA Fem Movement For Economic, Development, and Ecological Justice. Available at: <https://menafemmovement.org/the-mirage-of-gender-equality-in-the-mena-region/>
- Krueger, A.O., 2002. A new approach to sovereign debt restructuring. In *A New Approach to Sovereign Debt Restructuring*. International Monetary Fund.
- Lane, P.R. and Milesi-Ferretti, G.M., 2012. External adjustment and the global crisis. *Journal of International Economics*, 88(2), pp.252-265.
- Lee, N., 2020. Restructuring sovereign debt to private creditors in poor countries: What's broken? Center for Global Development. Available at: <https://www.cgdev.org/sites/default/files/restructuring-sovereign-debt-private-creditors-poor-countries-whats-broken.pdf>
- Linsley-Parrish, J. 2024. Debt-for-Nature Swaps: Solution or Scam? Are debt-for-nature swaps—forgiving debt in exchange for investments in the environment—an innovative approach to debt relief or a form of recolonization? JSTOR Daily. Available at: <https://daily.jstor.org/debt-for-nature-swaps-solution-or-scam/>
- Lumina, C., 2013. Sovereign debt and human rights. Available at: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/RTDBook/PartIIIChapter21.pdf>
- Maddah, L., Sherry, H. and Zeaiter, H., 2024. Economic and political determinants of sovereign default and IMF credit use: a robustness assessment post 2010. *Economies*, 12(7), p.181.
- Mandour, M., 2023. Budget Breakdown: Addressing Egypt's Debt Crisis. Commentary. Carnegie Endowment for International Peace. Available at: <https://carnegieendowment.org/sada/202309/budget-breakdown-addressing-egypts-debt-crisis?lang=en>
- Mazarei, A., 2023. DEBT CLOUDS OVER THE MIDDLE EAST. Finance & Development. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/202309/debt-clouds-over-the-middle-east-adnan-mazarei>
- Mekouar, R. 2025. Public Debt and Human Rights in Morocco. Arab NGO Network for Development. Available at: [https://annd.org/debt\\_tax/en/publications/details/public-debt-and-human-rights-in-morocco](https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/public-debt-and-human-rights-in-morocco)
- Missale, Alessandro, and Olivier Jean Blanchard. 1994. The Debt Burden and Debt Maturity. *American Economic Review* 84 (1): 309-19
- Munevar, D., 2020. The G20 "Common Framework for Debt Treatments beyond the DSSI": Is it bound to fail. Brussels: European network on debt and development.
- Noe, N. and Halabi, S. 2022. The Great Sell-Off: How Lebanon's banking sector sold off the country's financial future to foreign interests. Badil – The Alternative Policy Institute. Available at: <https://thebadil.com/investigations/lebanons-banking-future-foreign-interests/>
- Raddatz, C. and Raddatz, C., 2010. When the rivers run dry: Liquidity and the use of wholesale funds in the transmission of the US subprime crisis. World Bank.
- Ramadan, M. 2025. Sovereign Debt Crisis in Egypt. Arab NGO Network for Development. Available at: [https://annd.org/debt\\_tax/en/publications/details/sovereign-debt-crisis-in-egypt](https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/sovereign-debt-crisis-in-egypt)
- Rodrik, D. and Velasco, A., 1999. Short-term capital flows. NBER Working Paper 7364, National Bureau of Economic Research.
- Rose, A.K. and Spiegel, M.M., 2011. Cross-country causes and consequences of the crisis: An update. *European economic review*, 55(3), pp.309324-.
- Sherry, H., 2020. Lebanon's sovereign default: Turning misfortunes into opportunities. European Network on Debt and Development. Available at: [https://www.eurodad.org/lebanon\\_sovereign\\_default\\_turning\\_misfortunes\\_into\\_opportunities](https://www.eurodad.org/lebanon_sovereign_default_turning_misfortunes_into_opportunities)

- Sherry, H., 2021. Aligning Business with sustainable development: The Case of the Food and Beverages Sector in Lebanon. Arab NGO Network for Development. Available at: <https://www.annd.org/en/publications/details/aligning-business-with-sustainable-development-the-case-of-the-food-and-beverages-sector-in-lebanon>
- Sherry, H., Mitri, R. and Tahsaldar, M. 2023. Drivers of Low Female Labour Force Participation in the Arab Region: Political Economy vs Culture. Arab NGO Network for Development (ANND). Available at: <https://annd.org/en/publications/details/drivers-of-low-female-labour-force-participation-in-the-arab-region-political-economy-vs-culture>
- Sibeko, B. 2022. A feminist approach to debt. African Forum and Network on Debt and Development (AFRODAD). Available at: [https://afrodad.org/sites/default/files/publications/A%20feminist%20approach%20to%20debt\\_Final\\_BS-spread\\_020%29%281%.pdf](https://afrodad.org/sites/default/files/publications/A%20feminist%20approach%20to%20debt_Final_BS-spread_020%29%281%.pdf)
- Stambuli, P.K., 1998. Causes and consequences of the 1982 world debt crisis. Predoctoral Research Paper Department of Economics University of Surrey Guildford, 3(2), pp.135-.
- Standing, A. 2023. Sovereign ESG bonds in the global south: 10 questions for those concerned about debt and climate justice. Brussels: European Network on Debt and Development (EURODAD). Available at: [https://www.eurodad.org/sovereign\\_esg\\_bonds\\_in\\_the\\_global\\_south](https://www.eurodad.org/sovereign_esg_bonds_in_the_global_south)
- Stephens, M., 2008. Debt relief as if justice mattered: a framework for a comprehensive approach to debt relief that works. The New Economics Foundation (nef). Available at: [https://neweconomics.org/uploads/files/f7691d7567cca8ada5\\_5rm6bi5u6.pdf](https://neweconomics.org/uploads/files/f7691d7567cca8ada5_5rm6bi5u6.pdf)
- Stiglitz, J. and Rashid, H., 2020. Averting catastrophic debt crises in developing countries. CEPR Policy Insight, 104(1), pp.129-.
- Tirole, J., 2003. Liquidity, Asset Pricing and Public Policy. Society for Economic Dynamics.
- UN, 2024. Financing for Sustainable Development Report 2024. Financing for Development at a Crossroads. Inter-agency Task Force on Financing for Development. United Nations. Available at: <https://desapublications.un.org/publications/financing-sustainable-development-report-2024>
- UNCTAD, 2019. The present and future of external development finance – old dependence, new challenges. The Least Developed Countries Report 2019. United Nations Conference on Trade and Development. Available at: [https://unctad.org/system/files/official-document/ldcr2019\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/ldcr2019_en.pdf)
- UNCTAD, 2023. A World of Debt: Arab Region. Available at: <https://unctad.org/publication/world-of-debt/regional-stories>
- UNCTAD, 2023a. Realigning the Global Debt Architecture to Work for Developing Countries. Trade and Development Report 2023, Chapter 5. Available at: [https://unctad.org/system/files/official-document/trd2023ch5\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/trd2023ch5_en.pdf)
- UNCTAD, 2023b. World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All. United Nations Conference on Trade and Development. Available at: [https://unctad.org/system/files/official-document/wir2023\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/wir2023_en.pdf)
- UNCTAD, 2023c. Our Common Agenda Policy Brief 6: Reforms to the International Financial Architecture. Available at: <https://sdgs.un.org/sites/default/files/202308-our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf>
- UNCTAD, 2025. A world of debt. It's time for reform. Available at: [https://unctad.org/system/files/official-document/osgtinf2025d4\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/osgtinf2025d4_en.pdf)
- UNDESA, 2025. World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress. New York: United Nations. Available at: <https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/202520%250422/04-BLS2502220%20UDS%20UN%20World%20Social%20Report%20WEB.pdf>
- UNDP, 2020. UNDP debt sustainability in the Arab region: A review of existing frameworks in light of emerging debt challenges. RBAS Working Paper Series. Available at: <https://www.undp.org/arab-states/publications/debt-sustainability-arab-region>
- UNECA, UNECE, UNECLAC, UNESCAP, and UNESCWA, 2023. Addressing public debt challenges to effectively pursue the SDGs: regional perspectives. Available at: <https://repository.unescap.org/handle/20.500.128705759/>
- UNESCWA, 2021. Liquidity shortage and debt: Obstacles to recovery in the Arab region. E/ESCWA/CL3.SEP/2021/POLICY BRIEF.3 Available at: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/liquidity-shortage-debt-obstacles-recovey-arab-region-english.pdf>
- UNESCWA 2022. Arab Policy Choices and Financing Opportunities in A New World Tax Order. E/ESCWA/CL3.SEP/2022/Policy Brief.2 Available at: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/new-global-tax-reforms-arab-region-english.pdf>
- UNESCWA, 2022a. A regional framework for a Debt Swap Mechanism and key performance indicators for climate action/SDGs progress in the Arab region. E/ESCWA/CL3.SEP/2022/TP.5. Available at: [https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/regional-framework-debt-swap-mechanism-performance-indicators-climate-arab-region-english\\_2.pdf](https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/regional-framework-debt-swap-mechanism-performance-indicators-climate-arab-region-english_2.pdf)
- UNESCWA, 2024. Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab region. E/ESCWA/CL4.SIT/2024/TP.1. Available at: [https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/progress\\_towards\\_the\\_sustainable\\_development\\_goals\\_in\\_the\\_arab\\_region.pdf](https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/progress_towards_the_sustainable_development_goals_in_the_arab_region.pdf)
- UNESCWA, ECA & ECLAC, 2025. Innovative financing instruments: Mobilizing affordable finance for addressing the “triple crisis” and accelerating sustainable development. Draft report. Beirut: ESCWA, ECA, and ECLAC. Available at: [https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Regional%20commissions%20paper%20on%20Innovative%20financing%20instruments\\_Draft.pdf](https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Regional%20commissions%20paper%20on%20Innovative%20financing%20instruments_Draft.pdf)
- UNGA, 1986. Declaration on the Right to Development: Adopted by General Assembly resolution 41128/ of 4 December 1986. Available at: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/rtd.pdf>
- UNGA, 2015. Basic Principles on Sovereign Debt Restructuring Processes. Resolution A/6910 ,319/ September 2015. United Nations General Assembly. Available at: <https://digitallibrary.un.org/record/804641?v=pdf>
- UNGA, 2024. Pact for the Future: Resolution adopted by the General Assembly on 22 September 2024 (A/RES/791/). Available at: <https://docs.un.org/en/A/RES/791/>

UNICEF, 2022. Debt distress in MENA and its implications for social spending on children. Social Spending Monitor Briefs. UNICEF Innocenti. Available at: <https://www.unicef.org/innocenti/media/6791/file/UNICEF-Social-Spending-Monitor-Update-MENA-Report-Nov-2021.pdf>

Wells R. Tolerance of arrearages: How IMF loan policy can effect debt reduction. The American Economic Review. 1993 Jun 1;83(3):62133-.

Willems, T. and Zettelmeyer, J., 2022. Sovereign debt sustainability and central bank credibility. Annual Review of Financial Economics, 14(1), pp.7593-.

Woolfenden, T., 2025. Debt-for-nature swaps reduce debt seven times less than debt restructurings. Debt Justice, 29 May. Available at: <https://debtjustice.org.uk/press-release/debt-for-nature-swaps-reduce-debt-seven-times-less-than-debt-restructurings>

World Bank, 2020. How Transparency Can Help the Middle East and North Africa. MENA Economic Update April 2020. Available at: <https://documents1.worldbank.org/curated/pt/343911586470772558/pdf/Middle-East-and-North-Africa-Economic-Update-April-2020-How-Transparency-Can-Help-the-Middle-East-and-North-Africa.pdf>

World Bank, 2021. Lebanon Economic Monitor, Spring 2021: Lebanon Sinking (To the Top 3). Available at: <https://lebanon.un.org/sites/default/files/202106-/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf>

World Bank, 2022. Lebanon Public Finance Review: Ponzi Finance? World Bank. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/0d0ca056-f0415-a8f-95f5276225248-b7e/content>

World Bank, 2022a. Lebanon Economic Monitor, Fall 2022. Time for an Equitable Banking Resolution. Available at: <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-fall-2022-time-for-an-equitable-banking-resolution>

World Bank, 2023. Iraq Economic Monitor, Spring/Summer 2023: Reemerging Pressures – Iraq's Recovery at Risk. Washington, DC: World Bank. Available at: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099453507282342287>

World Bank, 2024a. Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative. Available at: <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/hipc>

World Bank, n.d. The World Bank in Iraq – Overview. [Accessed 27 July 2025]. Available at: <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview>

Yerkes, S., McCoy, J., Stronski, P., de Waal, T., Brechenmacher, S., Pierini, M., Sayigh, Y. and Meddeb, H., 2022. Global Lessons for Tunisia's Stalled Transition. Carnegie Endowment for International Peace.



## الملحق 1: الحدود الإرشادية لمخاطر السيولة مقابل الملاءة المالية (إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستدامة ديون البلدان منخفضة الدخل)

يستخدم إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستدامة ديون البلدان منخفضة الدخل معايير مرجعية للدين العام لتحديد المخاطر الناجمة عن التعرضات الأوسع للديون. ويعتمد على أربعة مؤشرات نسب رئيسية، لكل منها حدود دنيا محددة، تعمل كنظام تنبيه لاستدامة الدين. تُستخدم هذه المؤشرات وحدودها لتقييم ما إذا كان البلد يقع في «منطقة خطرة» فيما يتعلق باستدامة الدين، ولتحديد ما إذا كان الخطر نابعًا من مشاكل السيولة أو الملاءة المالية. أما المؤشرات الأربعة فهي كالتالي (IMF, 2018):

- أ) نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات (PPG)؛
- ب) نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات (PPG)؛
- ج) القيمة الحالية (PV) لنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (PPG)؛
- د) القيمة الحالية (PV) لنسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (PPG).

يجدر ملاحظة أن الحدود<sup>24</sup> المستخدمة في إطار قدرة الدول منخفضة الدخل على تحمل الديون مصممة أساسًا للدول منخفضة الدخل. لذلك، لا تنطبق هذه الحدود على الدول متوسطة الدخل في المنطقة. مع ذلك، يُمكن أن يُشكل تحليل اتجاهات هذه المؤشرات أداة عملية لتقييم ما إذا كانت الدولة تسير في مسار محفوف بالمخاطر فيما يتعلق باستدامة الدين، أي ما إذا كانت تواجه مشاكل تتعلق بنقص السيولة أو الإعسار.

### عتبات الدين الخارجي لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي (PPG)

القيمة الحالية لعتبات الدين الخارجي، كنسبة من:		عتبات الدين الخارجي، كنسبة من:		القدرة على تحمل الديون
الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	
30	140	10	14	ضعيف
40	180	15	18	متوسط
55	240	21	23	قوي

المصدر: مذكرة إرشادية بشأن إطار استدامة الديون المشترك بين البنك والصندوق للبلدان المنخفضة الدخل (IMF 2018, p.30).

24 غالبًا ما تواجه العتبات المستخدمة في إطار عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم القدرة على السداد (SLF) انتقادات لطبيعتها العشوائية وقدرتها المحدودة على التنبؤ بمخاطر التخلف عن السداد. علاوة على ذلك، لا يوجد مبرر للإبقاء على عتبات ثابتة بمرور الوقت، لا سيما في ظل البيئة الاقتصادية الكلية المتغيرة باستمرار. ومع ذلك، يُمكن استخدامها كمعايير عملية. وكما يُشير ألبينيه وكيسلر (2022)، يُمكنها التأثير على مزيج القروض/المنح للبنك الدولي في إطار سياسة تمويل التنمية المستدامة، ويمكن استخدامها لتحديد حدود الاقتراض غير المُبشر. كما يستخدم صندوق النقد الدولي هذه العتبات لتحديد أهداف إعادة هيكلة الديون.

## الملحق ٢: ملخص ونقد لمبادرات مختارة لتخفيف أعباء الديون

سعت عدة مبادرات عالمية على مر السنين إلى معالجة تحديات الديون السيادية وتخفيف أعباء الدول المثقلة بالديون. وقد هدفت هذه الجهود إلى إرساء أطر لإدارة أزمات الديون السيادية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم تنمية أفقر دول العالم. وفيما يلي بعض المبادرات الرئيسية (IMF 2017, 2023; World Bank 2024a).

تهدف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩٦، إلى تخفيف أعباء الديون بشكل كافٍ على الدول الفقيرة المثقلة بديون لا يمكن تحملها، مما يُخفّض أقساط ديونها الخارجية إلى مستويات يمكن التحكم فيها. ويتعين على الدول المؤهلة إكمال عملية من مرحلتين، تشمل إصلاحات السياسات وتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر، لتكون مؤهلة للحصول على تخفيف كامل لأعباء الديون.

في عام 2005، وُسّعت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) بإدخال مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (MDRI)<sup>25</sup> لتعزيز التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. تُطبّق هذه المبادرة، التي اعتمدها صندوق النقد الدولي أواخر عام 2005، اقترانًا من مجموعة الثماني لإلغاء ديون صندوق النقد الدولي، والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، وصندوق التنمية الأفريقي (AfDB) بنسبة 100% للدول التي تستوفي معايير استكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. يسمح هذا للدول التي تُكمل عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالحصول على إلغاء كامل لديونها المؤهلة من هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2007، قدّم بنك التنمية للبلدان الأمريكية تخفيفًا إضافيًا لأعباء الديون للدول الخمس الفقيرة المثقلة بالديون في نصف الكرة الغربي، بما يتجاوز أحكام مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

أثارت منظمات المجتمع المدني مخاوف من أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف قد لا تُعالجان قضايا حقوق الإنسان بشكل كامل. على الرغم من أن هذه البرامج تُقدم تخفيفًا كبيرًا للديون، إلا أنها غالبًا ما تتطلب إصلاحات اقتصادية قد تؤدي إلى تدابير تقشفية في الدول الفقيرة، مما قد يُقلل الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم. ويمكن أن يُضعف هذا التخفيض قدرة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، لا سيما في ضمان الوصول الكافي إلى الخدمات الأساسية. ولإدماج اعتبارات حقوق الإنسان بفعالية، لا بد من اتباع نهج شاملة تُعطي الأولوية للحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة إلى جانب تخفيف أعباء الديون.

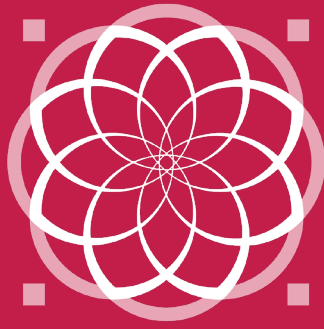
في عام 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية (UNGA 2015). وتُركز هذه المبادئ على الشفافية والنزاهة والمعاملة العادلة والحصانة السيادية والشرعية والاستدامة، بهدف إنشاء إطار عمل عادل ومستدام لإدارة أزمات الديون السيادية. وبدعم من 136 دولة ومعارضة ست دول، يُمثل هذا القرار تقدمًا ملحوظًا نحو إطار دولي لإعادة هيكلة الديون. ورغم مخاوف الدول المتقدمة بشأن إنفاذ الالتزامات التعاقدية، يعتقد المؤيدون أنه يُعزز الاستقرار المالي ويدعم التنمية الاقتصادية.

<sup>25</sup> وفقًا للبنك الدولي (2024)، قدّمت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI) مجتمعتين حتى الآن أكثر من 100 مليار دولار أمريكي لتخفيف أعباء الديون عن 37 دولة، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء. ورغم هذه الجهود الكبيرة، لا تزال هناك تحديات في منع تكرار مستويات الديون غير المستدامة. تُقدّم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجهات دائنة أخرى، تخفيفًا في أعباء الديون للدول التي تستوفي معايير صارمة، مما يضمن لها الحفاظ على مستويات ديون معقولة ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي نيسان/أبريل 2020، أطلقت مجموعة العشرين مبادرة تعليق خدمة الدين (DSSI) استجابةً للتأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد-19. بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هدفت المبادرة إلى توفير إغاثة مؤقتة لأفقر دول العالم من خلال تعليق مدفوعات خدمة الدين من أيار/مايو 2020 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد سمح ذلك لهذه الدول بإعادة توجيه مواردها المالية نحو جهود الاستجابة للجائحة. وعلى الرغم من تقديم إغاثة قصيرة الأجل، واجهت مبادرة تعليق خدمة الدين تحديات، بما في ذلك إجماع الدائنين من القطاع الخاص عن المشاركة وفشلها في معالجة القضايا النظامية الكامنة وراء أزمة الديون في الجنوب العالمي (Fresnillo 2020).

ولمعالجة أوجه القصور في مبادرة تعليق خدمة الدين وتوفير إطار أكثر شمولاً لإعادة هيكلة الديون في الدول منخفضة الدخل، مع ضمان مشاركة أوسع للدائنين، أطلقت مجموعة العشرين الإطار المشترك في مايو 2020 (Club de Paris, 2020). بالنسبة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في دول الجنوب العالمي، يُثير الإطار المشترك لمعالجة الديون، بما يتجاوز مبادرة خدمة الدين، مخاوف بشأن قدرته على معالجة مواطن الضعف المرتبطة بالديون مع حماية حقوق الإنسان. ولا تزال فعاليته في ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان غير مؤكدة، في حين تُشكل محدودية الشفافية والشمولية في عمليات صنع القرار تحديات تتعلق بالمساءلة. علاوةً على ذلك، فإن اعتماد الإطار على البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي، والتي تُعطي الأولوية في كثير من الأحيان لضبط أوضاع المالية العامة، قد يُقيّد الإنفاق الاجتماعي. وأخيرًا، فإن استبعاد البلدان متوسطة الدخل التي تواجه تحديات ديون متزايدة يُهدد بتعميق أوجه عدم المساواة وتقويض حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (Munevar, 2020; Fresnillo, 2021).

أما في المنطقة العربية، فقد أطلقت الإسكوا آلية مبادلة ديون المناخ/أهداف التنمية المستدامة (DSM) لمعالجة أعباء الديون، وتعزيز تمويل المناخ، ودعم أهداف التنمية المستدامة. تُحوّل هذه الآلية مدفوعات الديون الوطنية إلى استثمارات في مشاريع مرنة في مواجهة تغير المناخ من خلال التعاون بين المدينين والدائنين والمانحين. وتشمل الفوائد تخفيف أعباء الديون عن الدول المدينة، وزيادة الاستثمار في مشاريع المناخ، وتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس. يستفيد الدائنون من انخفاض مخاطر التخلف عن السداد، مع دعم مشاريع المناخ دون تكاليف معاملات (UNESCWA 2022a). ومع ذلك، قد تواجه هذه العملية تحديات، بما في ذلك تعقيد المفاوضات بين الدائنين والمدينين، وخاصةً عند ربط شروط محددة باستخدام أموال المبادلة. وهذا يثير تساؤلات حول طبيعة الاشتراطات وآثارها على حقوق الإنسان وحقوق الدول العربية في إعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي.



# annd

Arab NGO Network  
for Development

شبكة المنظمات العربية  
غير الحكومية للتنمية

---

[www.annd.org](http://www.annd.org)

[f](#) [@](#) [X](#) [in](#) [v](#)